القرآن والتنظير الاقتصادى

أ.د. شوقى أحمد دنيا

مقدمة :

الإسلام دين ودنيا، عقيدة وشريعة، نظام وعمل، لايقف عند عمل القلوب ولا عند علاقة الإنسان بربه، ولا عند علاقة الإنسان بالآخرة، لكنه أوسع من ذلك وأعمق، إنه ينظم علاقة الإنسان بربه وعلاقته بنفسه وعلاقته بغيره من المخلوقات على اختلاف أجناسها وأنواعها. إنه ينظم للإنسان حياته الدنيا بكل جوانبها وجنباتها بالشكل الذى يكفل له حياة أخروية راضية وسعيدة، وهذا عند المسلمن العارفين بدينهم وبطبيعته من المعلوم من الدين بالضرورة. ومن المعروف أن لكل دين مصادره ومن المعروف أيضاً أن القرآن الكريم هو المصدر الأول للإسلام.

ومعنى ذلك أن القرآن الكريم يحتوى ويتضمن بصورة أو بأخرى كل جوانب هذه العلاقة بالتوجيه والتنظيم وقد وصفه الله تعالى بقوله : { إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ }(١) وبقوله جل شأنه { وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ }(٢).

ووصفه رسولنا ﷺ فى حديثه الطويل بأنه «لاتفنى عجائبه ولايخلق على كثرة الرد». وقال فيه الشافعى رحمه الله فى كتابه «الرسالة» : (فليس تنزل بأحد من أهل دين نازلة إلا وفى كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها)(٣). ولسنا فى حاجة إلى التذكير بأن القرآن الكريم كان المنبع الأساسى للعلوم الشرعية والإسلامية على اختلاف مشاربها، وفى ذلك يقول الإمام السيوطى رحمه الله : (وإن كتابنا القرآن الكريم لهو مفجر العلوم ومنبعها. أودع فيه سبحانه علم كل شىء، وأبان

(١) سورة الإسراء الآية ٩.
(٢) سورة النحل الآية ٨٩.
(٣) الرسالة، المكتبة العلمية، بيروت : ١٩٧٩م، ص ٢٠.

فيه كل هدى وغى. فترى كل ذى فن منه يستمد وعليه يعتمد، فالفقيه يستنبط منه الأحكام ويستخرج حكم الحلال والحرام، والنحوى يبنى منه قواعد إعرابه، ويرجع إليه فى معرفة خطأ القول من صوابه، والبيانى يهتدى به إلى حسن النظام)[١].

واليوم ينشد علماء الاقتصاد الإسلاميون بناء نظام اقتصادى إسلامى وتأسيس علم للاقتصاد الإسلامى، ولن يستقيم لنا ذلك إلا إذا نهجنا منهج من سبقنا من العلماء، ننهل من القرآن ونتعرف منه على سبل الهداية والرشاد فى المجال الاقتصادى، فهو بنص الآية الكريمة يقدم لنا أقوم هداية فى هذا المجال وفى غيره من المجالات، ورحم الله من قال إن هداية القرآن هى عماد إعجازه المعنوى وأصل أصوله ومعقد مقاصده[٢] ومن هنا يكتسب هذا البحث أهميته الكبرى من حيث ما يناط به من تأصيل إسلامى دقيق للمجال الاقتصادى علماً وعملاً.

إننا معشر المسلمين بحكم إسلامنا نؤمن إيماناً راسخاً بأن القرآن الكريم يحتوى على كل الأسس، والمبادىء الكفيلة إذا ما أحسن تدبرها والتعرف عليها بإقامة نظام اقتصادى كفء وعادل، وتشييد علم للاقتصاد يتفوق كثيرا على علم الاقتصاد الوضعى القائم. ورغم أن هذه تعد مسلمة أو حقيقة لاتقبل الشك عَقَدياً فإنه من باب الانصياع لمتطلبات البحث العلمى السليم سوف نعتبرها فرضية علمية تتطلب الإثبات والبرهنة على صحتها. والهدف من بحثنا هذا ليس مجرد إثبات اهتمام القرآن الكريم بالشئون الاقتصادية، فهذا أمر بدهى فى عرف المسلمين، وإنما يتغيا ماهو أبعد من ذلك، إنه يستهدف تحقيق الفرضية المذكورة وإثباتها.

ونحب فى هذه المقدمة أن نطرح بعض التنبيهات.

١ ـ طبيعة هذه الدراسة : إنها ليست تفسيراً كما هو معهود لدى علماء التفسير، وليست تكشيفاً على غرار ما هو متعارف عليه فى أعمال الكشافات[*]. هى بالأحرى نظرات اقتصادية أو نظرات اقتصادى فى القرآن الكريم، لاتستهدف

(١) الاتقان فى علوم القرآن، دار الفكر، بيروت : ١٩٧٩، ص١ جـ١.
(٢) الشيخ محمد الصادق عرجون، القرآن العظيم، دار القلم، دمشق : ١٩٨٩، ص ١٤.
(*) تجدر الإشارة إلى أن الكاتب ومعه زميلان فاضلان، قد قاموا بعمل تكشيف اقتصادى كامل مفصل للقرآن الكريم، وإن كان لم يخرج بعد إلى سوق المعرفة.

بيان الإعجاز القرآنى فى هذا المجال بصفة رئيسية ومباشرة وإنما تستهدف بيان الهداية القرآنية فيما يتعلق بالمسائل والقضايا الاقتصادية، كما أنها لن تحيط بكل جوانب الهدى القرآنى فى المجال الاقتصادى بل ولا عشره ولامعشاره، إنها قبس ضعيف من هذا النور الساطع والسراج المنير يرد عليها ما يرد على أى شىء بشرى من المحدودية والعجز والتعرض للخطأ وللقصور.

٢ ـ علاقة القرآن بالعلوم المختلفة : التساؤل المطروح هنا يتمثل فى طبيعة الهداية القرآنية فى مجالات العلوم البشرية. فهل القرآن الكريم يحتوى على مختلف علوم البشر بحيث يجد فيه كل فرد بغيته ومقصده حسب اختصاصه العلمى، فالاقتصادى يجد علم الاقتصاد مدوناً والاجتماعى يجد علم الاجتماع مدوناً إلخ؟. أم أنه لايحتوى على شىء من هذه العلوم؟ أم أنه يحتوى على أشياء علمية فى العلوم المختلفة لكنها لاتمثل ولاتجسد علوماً بالمفهوم المتعارف عليه بين علماء تلك العلوم؟ من المهم أن نشير إلى أن جذور هذه المسألة ضاربة فى أعماق التاريخ الإسلامى البعيد، لقد ذهب بعض العلماء السابقين إلى الاختيار الأول، ومن ذلك ما حكاه الإمام السيوطى فى كتابه الإتقان عن أبى الفضل المرسى فى تفسيره إذ يقول: (جمع القرآن الكريم علوم الأولين والآخرين .. وقد احتوى على علوم من علوم الأوائل مثل الطب والجدل والهيئة الهندسة والجبر والمقابلة، وفيه أصول الصنائع وأسماء الآلات كالخياطة والحدادة والنجارة والغزل والنسيج والفلاحة والصيد)[١]. وقريب من ذلك موقف الإمام الغزالى فى كتابيه الأحياء وجواهر القرآن، حيث ذكر أن القرآن يحتوى على سبعة وسبعين ألف علم، وعلى منواله سار الإمام الرازى. وفى مقابل ذلك وجدنا من اعتنق الاختيار الثانى، ومن أبرزهم الإمام الشاطبى[٢]. والذى نراه، موافقين فيه كثيراً من العلماء من قدامى ومعاصرين هو البديل الثالث الذى ينفى أن يكون القرآن علماً من العلوم أو أن يكون موسوعة للعلوم المختلفة، بحيث نجده مثلاً مقسماً إلى أقسام كل قسم يتناول علماً من العلوم بالمنهج والأسلوب المتعارف عليه فى تدوين العلوم المختلفة وينفى أيضاً أن يكون منبت الصلة بذلك. إن القرآن الكريم كتاب هداية إلهية للإنسان فى كل مجالات حياته، هداية تحترم وتقدر العقد البشرى وما يطرحه من فكر فى الإنسانيات والكونيات وما قدمه من علوم فيهما.

(١) ص ١٢٦ جـ٢، مرجع سابق

(٢) الشيخ محمد عرجون، مرجع سابق، ص ٢٦٥ وما بعدها.

ومعنى ذلك أن القرآن الكريم يدعم العقل البشرى وهو يصول ويجول فى مناحى الكون وأغوار النفس والجسم، مقدماً له القواعد والمبادىء والضوابط الهادية المرشدة حتى يباعد بينه وبين الزلل والانحراف. قال تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (١). لقد خلق الله تعالى للإنسان العقل الذى به يفكر ويتعلم ثم أمده بالوحى، مزيداً من الهداية والإرشاد، قال تعالى:﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى﴾(٢).

وقد طلب القرآن الكريم من الإنسان فى أكثر من آية أن يعمل عقله وحواسه فيما حوله من الكون، كما قدم العديد من النماذج المرشدة الهادية، والتى على الإنسان أن يستفيد منها فى صياغة ما يحتاجه من قوانين ونظريات وسياسات، أو بعبارة أجمع فى صياغة ما يحتاجه من علوم،ويحضرنا هنا قول الله تعالى :

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ * فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾(٣).

إن هاتين الآيتين تقدمان هداية بالغة فيما نحن بصدده الآن، لقد سألوا عن الخمر والميسر، وجاءت الإجابة بأن فيهما مضار ومنافع، وأن المضارأكبر من المنافع، ومعنى ذلك ضرورة الإلتفات فى هذا الموضوع وكل موضوع مناظر، له منافع ومضار إلى عملية التفضيل والترجيح، ثم اتخاذ القرارات فى ضوء ذلك، كذلك فقد سألوا عن الإنفاق الغيرى، وبغير هدى فإن الاحتمالات ثلاثة، إما أن يكون مقداره يسيراً زهيداً لاقيمة له، وإما أن يكون كبيراً شاقاً، وإما أن يكون بين بين، وجاء الهدى القرآنى مشيراً بالبديل الثالث. أليس ذلك كله هدى للناس فى حياتهم الاقتصادية وغيرها. والعجيب هنا، وهذا بيت الشاهد أن القرآن الكريم يعقب على هذا الهدى بقوله ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ * فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾ وكأن هذا التعقيب يقول لنا - والله أعلم - هذه إرشادات وعليكم أن تنطلقوا منها مستخدمن عقولكم وحواسكم فى تشييد العلوم والمعارف المختلفة،

(١) سورة البقرة الآية ٣١.
(٢) سورة طه، الآية ١٢٣.
(٣) سورة البقرة، الآية، ٢١٩ ، ٢٢٠.

الدنيوية والآخروية [١]. أليس فى ذلك إفصاح عن علاقة القرآن الكريم بالعلوم المختلفة؟

٣ ـ موضوع الدراسة الاقتصادية : هو السلوك الاقتصادى للإنسان، الذى يتجسد فى علاقة الإنسان بالأموال، أو بالأحرى علاقة الإنسان بالإنسان من خلال الأموال(*)، علاقته بالأموال من حيث إشباعها لحاجاته المختلفة. وكليات هذه العلاقة تنحصر فى اكتساب الأموال وإنفاقها، وقد أرجع علماء الاقتصاد هذه الكليات إلى أربع شعب؛ الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع، مدرجين فى هذه الشعب الأربع كل المسائل والموضوعات الاقتصادية المتعددة والمتنوعة.

والتساؤل المطروح هنا هو : ماالذى قدمه القرآن الكريم من هدى فى هذا المجال؟

وما هى طبيعة ما قدمه؟ وهل ما قدمه يدخل فى نطاق التوجيه والتقييد للسلوك أم فى نطاق التفسير والتحليل لهذا السلوك؟ أم هو جامع بين هذا وذاك؟ وهل يمكننا فى ضوء هذا الهدى إقامة نظام اقتصادى إسلامى وكذلك تشييد علم للاقتصاد يستحق بالفعل أن يسمى اقتصاداً إسلامياً؟.

٤ ـ جوانب البحث : إن نظراتنا الاقتصادية فى القرآن الكريم ستتركز فى الجوانب التالية :

النظرة الأولى فى العناية القرآنية بالسلوك الاقتصادى كماً وكيفاً.

النظرة الثانية فى الهداية القرآنية فى مجال الإنتاج.

النظرة الثالثة فى الهداية القرآنية فى مجال الإنفاق.

(١) لقد لفت بعض المفسرين الأنظار إلى مغزى قوله تعالى (فى الدنيا والآخرة) مشيراً إلى مضمون ما ذكرناه فى المتن، انظر محمد رشيد رضا، تفسير المنار، دار المعرفة، بيروت : الطبعة الثانية، جـ ٢ ص ٢٣٩.

(*) هذا المعنى الاجتماعى الدقيق لعلم الاقتصاد والذى شاع فى العصور الذهبية لعلم الاقتصاد قد توارى فى السنوات الأخيرة خلف المعنى المسيطر حالياً والذى يجعله علاقة الإنسان بالأموال أو بالأحرى يجعله علم المال أى علم الأشياء المادية. مع أنه فى الحقيقة هو علم للإنسان فى علاقاته المالية ببنى جنسه وقد عبر عن ذلك بصدق المرحوم الدكتور أحمد محمد إبراهيم فى مقدمة كتابه القيم، الاقتصاد السياسى، حيث يقول : «إن موضوع بحث الاقتصاد الأصلى هو الإنسان من حيث إنه ينتج الثروات ويستهلكها «المطبعة الأميرية، الطبعة الثالثة، ١٩٣٥م.
وفى ص ١٣ يقول بحكمة وتوفيق : «لما كان الاقتصاد السياسى علم الإنسان وليس علم الأشياء، فقد أصبح من المستحيل أن ندرس مظاهر الحياة الاقتصادية من غير أن نستخلص قواعد نهتدى بنورها» وإذا كان ذلك حقاً فإن استخلاص تلك القواعد النورانية من القرآن هو أحق ما يكون.

النظرة الرابعة فى الهداية القرآنية فى مجال التوزيع.

النظرة الخامسة فى الهداية القرآنية فى مجال التبادل.

النظرة السادسة فى الهداية القرآنية فى مجال المقولات الاقتصادية.

النظرة السابعة فى الهداية القرآنية فى مجال المصطلحات الاقتصادية.

الخاتمة : القرآن والنظام الاقتصادى وعلم الاقتصاد.

النظرة الأولى : العناية القرآنية بالسلوك الاقتصادى كماً وكيفاً

بلغت العناية القرآنية بالسلوك الاقتصادى وبالشئون الاقتصادية بوجه عام شأواً بعيداً، يدرك ذلك كل من له إلمام جيد بعلم الاقتصاد، ورزقه الله تعالى التوفيق والسداد فى تدبر الآيات الكريمة.

ولن نكون مبالغين إن قلنا إن الجانب الاقتصادى فى حياة الإنسان قد احتل فى القرآن الكريم موقعاً كمياً وكيفاً ربما لم يحتله جانب آخر من الجوانب الدنيوية، فلاتكاد تخلو سورة من سور القرآن الكريم، مكية كانت أم مدنية من تناول هذا الجانب فى بعد أو آخر من أبعاده، ولإدراك ذلك على وجه التقريب علينا أن ننظر فى المصطلحات ذات الطابع الاقتصادى وكيف تكرر ذكرها فى القرآن الكريم، ومنها: المال، الملك، الرزق، الكسب، الإنفاق، الزكاة، الصدقات، الربا، التجارة، الزراعة، الغرس، الأكل والشرب، الإصلاح، الإفساد، التعمير، الضرب فى الأرض، الابتغاء من فضل الله، المشى، الميراث، الديون، العقود، الأنفال، الفقراء، الأغنياء، البيع، الشراء، المعادن، الزروع المختلفة، المياه، البحار، الصناعات ...الخ.

ولايقف اهتمام القرآن الكريم بهذا الجانب من السلوك والنشاط الإنسانى عند هذا الحد بل يتعداه إلى تناول جزئيات وهياكل النشاط الاقتصادى(*).

ومع هذا الإحتفال القرآنى الكبير بالجانب الاقتصادى فإنه لا يستطيع أحد من الاقتصاديين القول إن القرآن الكريم هو كتاب فى الاقتصاد على غرار الكتب الاقتصادية، وهنا تتجلى عظمة القرآن، إنه يحيط بالمجال الاقتصادى على مستوى

(*) وسوف نعرض لذلك كله بقدر من التفصيل فى فقرات البحث القادمة.

الأسس والقواعد والتوجيهات دون أن يكون دراسة اقتصادية.

ولاتقف العناية القرآنية بالمجال الاقتصادى عند حد الاهتمام الكمى بل تتعداه إلى الاهتمام الكبير من حيث الكيف، فالقرآن الكريم يعطى للسلوك الاقتصادى قيمة عالية، وضح بجلاء ما لهذا السلوك من خطر، إن سلباً وإن إيجاباً، وهذه بعض النماذج الدالة على ذلك.

١ ـ السلوك الاقتصادى الرشيد أحد الأركان الإسلامية، وهو فى نظر الإسلام مقوم أساس من مقومات سعادة الإنسان فى الدنيا والآخرة. تدبر قوله تعالى ﴿الٓمٓ ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ * وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[١] وقوله تعالى ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[٢] وقوله تعالى ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلامًا * وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا * وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا * إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا * وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا * وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَلا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾[٣]. وقوله تعالى ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ * كَانُوا قَلِيلاً مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ * وَبِالأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ * وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾[٤].

ولو رجعنا ببصرنا مرات ومرات فلن نجد القرآن الكريم وهو يعدد صفات المتقين يهمل الصفة الاقتصادية.

٢ ـ وعلى نفس الشاكلة نجد القرآن الكريم وهو يعدد الموبقات المهلكات

* وسوف نعرض للجوانب المختلفة للسلوك الاقتصادى وتناول القرآن الكريم لهذه الجوانب فى نظرات مستقلة قادمة.
(١) سورة البقرة: الآيات ١، ٢، ٣، ٤.
(٢) سورة البقرة : الآية ١٧٧.
(٣) سورة الفرقان: الآيات ٦٣ ، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨.
(٤) سورة الذاريات : الآيات ١٥ ، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩.

لايتجاهل السلوك الاقتصادى السيىء. تدبر قوله تعالى ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ * قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ * وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ * وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ * وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ﴾[١] وقوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ * فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ * وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾[٢]. وقوله تعالى ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾[٣]

٣ ـ ينبىء النظر فى القرآن الكريم عن أن كلاً من الثواب والعقاب الألهيين للإنسان فى الدنيا كثيراً ما تجسدا فى الجانب الاقتصادى. تدبر قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[٤]. وقوله تعالى : ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا﴾[٥]. وقوله تعالى : ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾[٦]. وقوله تعالى : ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾[٧]. وقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾[٨]. وقوله تعالى :﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾[٩].

٤ ـ لقد صرحت الآية الكريمة بأن المال قوام الحياة، ومن ثم لابد من توفر السلوك الاقتصادى الرشيد حياله. قال تعالى :﴿ولاتؤتو السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما..﴾[١٠].

(١) سورة المدثر : الآيات ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦.
(٢) سورة الماعون : الآيات ١ ، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦.
(٣) سورة البقرة : الآية ٢٠٥.
(٤) الأعراف الآية ٩٦.
(٥) سورة نوح : الآيات ١٠، ١١، ١٢.
(٦) سورة الأعراف : الآية ٥٨.
(٧) سورة النحل : الآية ١١٢.
(٨) سورة الأعراف : الآية ١٣٠.
(٩) سورة سبأ : الآيات ١٥، ١٦.
(١٠) سورة النساء : الآية ٥.

وفى ختام هذه النظرة الاقتصادية يجدر التنبيه القوى إلى أن القرآن الكريم إذ يعطى للسلوك الاقتصادى هذه الأهمية فإن ذلك لايضفى أى قيمة على الأموال فى حد ذاتها، بحيث تقدم لمالكها وضعاً متميزاً على من لايمتلكها بغض النظر عن سلوكه حيالها. الأمر ليس على هذا النحو تماماً، والهدى القرآنى فى ذلك واضح كل الوضوح.

إن معيار التقويم الإيجابى أو السلبى هو السلوك البشرى فى المجال الاقتصادى، أما المال فى حد ذاته فهو أداة إن أحسن استخدامها كان نعمة، ولعب دوراً إيجابياً فى حياة الإنسان فى الدنيا والآخرة، وإن أسيىء استخدامها كان وبالاً ونقمة على صاحبه فى الدنيا والآخر. قال تعالى : ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُم بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰ﴾(١). وقوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ * وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ * كَلاَّ بَل لاَّ تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ * وَلا تَحَاضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾(٢). وقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَاللَّهُ عِندَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾(٣). وقوله تعالى : ﴿قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلاَّ خَسَارًا﴾(٤).

وهكذا نجد الهدى القرآنى يضع العنصر الاقتصادى وضعه الصحيح فى حياة الإنسان، فلاهو بالمهمل ولاهو بكل شىء. ويوم تختل هذه المعادلة فى عصر من العصور فإن الحياة تصبح شقاء، إما بفقدان المال أو بسيطرته وألوهيته، ونحن فى عصرنا هذا نعيش صوراً قاسية من هذا الشقاء بكلا جناحيه.

(١) سورة سبأ : الآية ٣٧.
(٢) سورة الفجر : الآيات ١٥ ، ١٦، ١٧، ١٨.
(٣) سورة التغابن : الآية ١٥.
(٤) سورة نوح : الآية ٢١.

النظرة الثانية : الهدى القرآنى فى مجال الإنتاج

تتوزع هذه النظرة بين بعدين أساسيين وثيقى الارتباط، البعد الأول هو النظر فى الهدى القرآنى فى مجال الملكية، والبعد الثانى النظر فى الهدى القرآنى فى مجال عمليات الإنتاج والكسب.

١ ـ الهدى القرآنى فى مجال الملكية :

قضية الملكية من أمهات القضايا الاقتصادية على المستوى الفلسفى والمستوى التطبيقى ومن المعروف أن الموقف حيالها يعد أحد المعالم البارزة فى تمييز الأنظمة الاقتصادية.

ومن المعروف أيضاً أن الاقتصاد الرأسمالى اعتنق مبدأ الملكية الفردة وأن الاقتصاد الاشتراكى اعتنق مبدأ الملكية الجماعية. وأنهما معاً لم يلتفتا من قريب أو بعيد لملكية أخرى فوق ملكية الإنسان، فملكية الإنسان فى صورتها الفردية وكذلك الجماعية ملكية أصيلة غير مسبوقة ولاتابعة لملكية أخرى.

ولسنا هنا فى معرض تبيان المشكلات والاثار السلبية التى نجمت عن هذا الموقف. لكن مقصدنا هو التعرف على الهدى القرآنى فى هذه القضية المحورية.

الناظر فى آيات القرآن الكريم التى تناولت هذه المسألة يجدها تركز بشكل صريح ومكثف على أن ملكية الأموال ـ وغيرها ـ لله عز وجل، فالكون بكل ما فيه ملك لله سبحانه ﴿ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ﴾(١).

إذن هناك ملكية أصيلة وذاتية وشاملة ومطلقة لكل ما يندرج تحت كلمة مال هى لله وحده، والإيمان بذلك يعد ركنا ركينا من عقيدة المسلم، وهو فى الوقت ذاته يمثل أهم أساس أو مقوم من أسس ومقومات الاقتصاد الإسلامى. والأثر الاقتصادى لذلك بارز جلىٌ وإن دق فهمه على البعض، إنه الانصياع العقلانى الواعى لكل ما يأمر به أو ينهى عنه الله عز وجل فى مجال تملك الأموال واكتسابها وفى مجال إنفاقها والتصرف فيها.

(١) سورة : الآية ١٢٠.

ومعنى ذلك وجود ضوابط موضوعية من خارج الإنسان؛ فرداً كان أو جماعة تضبط علاقة الإنسان بالأموال.

ليس فقط للانصياع لتلك الضوابط بل لسهولة ويسر تقبلها والعمل بمقتضاها[١]، وينتج عن التسليم بذلك التسليم بأن الاقتصاد الإسلامي يمتلك أحد المقومات الأساسية للرشد والكفاءة[٢].

وبعد تقرير هذه القاعدة الكبرى وترسيخ هذا الأصل الأصيل في المجال الاقتصادي نجد القرآن الكريم يصرح في أكثر من آية وبأكثر من صيغة وأسلوب بأن كل ما في الأرض وما على ظهرها خلقه الله تعالى للإنسان، بغض النظر عن عقيدته وعن زمانه ومكانه، ومعنى ذلك وجود ما يعرف بالإباحة العامة التي تجعل لكل إنسان حقاً في الانتفاع بهذه الأموال، في ضوء القواعد والضوابط الإلهية. تدبر قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾[٣] وجوانب التدبر في هذه الآية الكريمة عديدة ومتنوعة، منها أنها جاءت في سياق خلق آدم أبي البشر عليه السلام، وهبوطه إلى الأرض، ومنها النظر في ضمير المخاطب الجمع، وعلى من يعود، ثم ماذا تعني اللام في قوله تعالى ﴿لَكُم﴾ وهل تفيد التملك أم التعليل؟ ثم لننظر في قوله تعالى ﴿جَمِيعًا﴾ وهل تتعلق بالمخاطبين أم تتعلق بما في الأرض. إن الآية الكريمة ترسخ مبدأ العلاقة بين ما يعرف بالموارد والإنسان من منظور الاقتصاد الإسلامي. إنها مخلوقة، خلقها الله عز وجل مستكملة كل مقومات الحكمة والتقدير، وهي مخلوقة للإنسان، ومعنى ذلك أهميتها القصوى للإنسان من جهة، وقدرة الإنسان على الاستفادة منها من جهة أخرى، وتوفر صفة التسخير والانقياد فيها لقدرات وملكات وجهود الإنسان من جهة ثالثة.

ثم هي عامة النفع، لايستأثر بها قوم دون قوم، في ضوء ضوابط الانتفاع والاستحواز التي حددتها الشريعة. كذلك فهي تضعنا وجها لوجه أمام قضية البيئة بكل جوانبها، وضرورة المحافظة عليها، فجميعها بغير استثناء ضرورى

(١) د. شوقي دنيا، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٢، ص ٥١ وما بعدها.
(٢) انظر د. محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة د. محمد زهير السمهوري، المعهد العالي للفكر الإسلامي، عمان : ١٩٩٦م، ص ٢٥٣ وما بعدها.
(٣) سورة البقرة : الآية ٢٩.

للإنسان، وإن لم يتعرف على ذلك إلا حيناً بعد حين.

إذن هناك حتى الآن الملكية الأصيلة المطلقة لله عز وجل، وهناك الإباحة العامة لبنى البشر، ولايقف الهدى القرآنى عند هذا الحد، بل أفصح عن ملكية لبنى البشر، منها ماهو خاص ومنها ما هو عام. فالملكية الخاصة هى مبدأ يقره ويسلم به القرآن الكريم ويبنى عليه حق المالك فى التصرف، بصوره العديدة من جهة، ومسئولته فى أداء ما هنالك من إلتزامات على أمواله من جهة أخرى. فهناك البيع والشراء والزكاة والنفقات والمواريث إلخ. كما أن الملكية العامة هى الأخرى مبدأ مقرر فى الإسلام، فهناك الأنفال وهناك ألفيىء وهناك خمس الغنائم وهناك غيرها.

معنى هذا أن النظام الإسلامى حيال قضية الملكية يقوم على ملكيتين؛ ملكية أصيلة ومطلقة وهى خاصة بالله عز وجل وملكية تابعة ومقيدة وهى لبنى البشر، سواء تمثلت فى ملكية خاصة أو ملكية عامة[1]. والتكييف القرآنى لهذه الملكية البشرية أنها ملكية استخلافية، تعطى صاحبها كل ألوان التصرفات، شريطة أن تكون متمشية مع الأحكام والضوابط الشرعية. ونحب أن نؤكد هنا أن وصف الاستخلاف لايعنى نقصاناً فى نطاق التصرفات الممنوحة للمالك، كما لايعنى أن أن الإسلام ينحو بالملكية إلى الشكل الاجتماعى أو يغلب عليها الطابع الاجتماعى، بحيث يجعلها وظيفة اجتماعية. الملكية ملكية، خاصة كانت أو عامة، تعطى المالك كل الحقوق، لافرق بين خاص وعام، كما أنها تخضع المالك للضوابط المقررة، لافرق فى ذلك بين خاص وعام، فكل منهما مسئول أمام المالك الحقيقى ومطلوب منه الخضوع والانصياع لأوامره ونواهيه.

٢ ـ الهدى القرآنى فى مجال الإنتاج

كمقدمة لمعرفة الهدى القرآنى فى مجال كسب الأموال «إنتاجها» تجدر الإشارة إلى أن هذا الهدى جاء متفقاً ومتسقاً تمام الاتساق مع فطرة الإنسان حيال

(١) دكتور عبد السلام العبادى الملكية فى الشريعة الإسلامية، عمان : ١٩٧٤ صفحات متفرقة.
- دكتور محمد شوقى الفنجرى، المذهب الاقتصادى فى الإسلامى، مكتبات عكاظ، جدة، ١٩٨١م، ص ١٢٧ وما بعدها.
- دكتور شوقى دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربى، القاهرة: ١٩٧٩م ص ١٨٠ وما بعدها.

كسب الأموال وحيازة أكبر قدر منها، قال تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾(١) ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾(٢).

والمغزى الاقتصادى هنا هو توافر الحافز الفطرى القوى لدى الإنسان كى ينتج ويكتسب المزيد والمزيد من الأموال، وبالتالى فإن أقل القليل من الحافز الدينى هو كاف فى هذا المقام. ومن هذا المنطلق فإنه من المتوقع بل الغالب وقوع السلوك الإنتاجى للإنسان فى العديد من الانحرافات من جراء اندفاعه الشديد القوى فى تملك الأموال، وهذا يستدعى تواجد حافز وضابط دينى قوى ومركز يعمل على منع هذه الانحرافات حتى يتفوق على تداعيات عامل الغريزة والفطرة.

الناظر فى القرآن الكريم يجد هداه فى ذلك متوائماً مع هذه المنطلقات والحقائق. فلم نره يركز القول ويكثفه فى مجال الحث على التكسب والإنتاج بنفس الدرجة التى عامل بها انحرافات التكسب، إن القرآن الكريم ينهى مراراً وتكراراً وبصيغ شتى عن الظلم، وأكل أموال الناس بالباطل، والربا، والغش، والرشوة، والتطفيف، وبخس الناس أشياءهم، والإفساد فى الأرض وتدمير الموارد، وغير ذلك من كل ما قد يدفع إليه حب المال الكثير. وليس معنى ذلك عدم اهتمام وعناية القرآن الكريم بالحث على التكسب والإنتاج، لكنها قضية المواءمة والموازنة ومراعاة مقتضى الحال. ومن يمعن النظر فى القرآن الكريم يجده بجوار حثه المباشر على الإنتاج يستخدم الحث غير المباشر، وهو أبلغ وأقوى، وذلك من خلال حثه المتكرر المتزايد على الإنفاق بصورة غير معهوده فى الأوامر والوصايا القرآنية الأخرى، ومعروف أنه لاإنفاق دون كسب وإنتاج، ومعنى ذلك أن كل أمر أو حث أو ترغيب فى الإنفاق ينصرف بالضرورة إلى الإنتاج، لكنه الأسلوب القرآنى البالغ الإعجاز، كأنه يقول للإنسان اكسب وانتج لتنفق لتنال الخير الكثير. وقد صرحت آية كريمة بهذا الارتباط إذ تقول ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ﴾(٣) وكذلك الآية الكريمة ﴿كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾(٤) ومع كل ذلك لم نر الهدى القرآنى يغفل الحث المباشر الصريح على الإنتاج، ومن ذلك

(١) سورةالفجر : الآية ٢٠.
(٢) سورة العاديات : الآية ٨.
(٣) سورة البقرة، الآية، ٢٦٧.
(٤) سورة الأنعام : (الآية) ١٤١.

قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾(١)، ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاَةُ فَانتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾(٢)، ﴿هو أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾(٣)، ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ﴾(٤)، ومن ذلك أيضا العرض القرآنى المفصل المثير لقطاعات الإنتاج المختلفة، وللموارد الطبيعية المتنوعة المتعددة، مع تبيان ما فيها من منافع الإنسان، ثم الإشارة والتلميح إلى كيفية التعامل معها والاستفادة بها. ومن المسلم به أن ذلك لايكون إلا من خلال النشاط الإنتاجى.

لعل ذلك ينقلنا إلى جانب مهم فى العملية الإنتاجة نحب أن نعرف الهدى القرآنى حياله، وهو مايتعلق بدوافع وغايات السلوك الإنتاجى. إن الناظر فى القرآن الكريم يجد هداه فى ذلك تأمين القدر الكافى والمحسن من الاستهلاك المفيد، كما وكيفاً، حث لاغنى للإنسان عن هذا الاستهلاك كى يحيا ويمارس نشاطة، والسبيل إلى ذلك هو الإنتاج، وكذلك يستهدف توفير مقومات ومتطلبات الإنفاق الخيرى «الغيرى» على كل ما فيه مصلحة للناس. ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ..﴾.

وفوق هذا وذاك تقديم ما يستطاع من حمد وشكر لله تعالى(٥). {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ}.

ولايفوت الهدى القرآنى فى هذا الشأن أن يحذر بقوة بالغة من انحرافات تعترى الغاية من الإنتاج مثل استهداف الكثرة والتكاثر والمباهاة والتفاخر والجرى اللاهث وراء ذلك كله. وقد قدم القرآن فى ذلك سورة كاملة هى سورة التكاثر. بل إنه قد اعتبر عدم تواجد هدف صحيح للإنتاج يحيل العملية من عملية اقتصادية إلى عملية عبثية. ولنتدبر قوله تعالى ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ﴾(٦) وفى تفسير هذه الآية الكريمة يقول المفسرون إنهم كانوا يكثرون من البناء لمجرد التباهى بالقدرة

(١) سورة الملك : الآية ١٥.
(٢) سورة الجمعة: الآية ١٠.
(٣) سورة هود : الآية ٦١.
(٤) سورة الأنفال : الآية ٦٠.
(٥) مما لايحتاج إلى بيان أن الاقتصاد الوضعي يعتنق فكرة أن الغاية العظمى والنهائية للنشاط الاقتصادى الإنتاجى هو الاستهلاك، وهنا نجد نقطة تميز واختلاف بين الاقتصاديين.
(٦) سورة الشعراء : الآية ١٢٨.

دون أن يكون وراء ذلك هدف صحيح، فسمى ذلك النشاط عبثاً، يقول الإمام البقاعى: «كانوا يبنون بكل مكان مرتفع علامة على شدتهم، لأنه لو كان لهداية ونحوها لكفى بعض الأرياع دون كلها، ولما كان إقامة الدليل على قوتهم بمثل ذلك قليل الجدوى قال تعبثون»[١].

وقريب منه ما يقوله اليوم المنصفون من العلماء الغربيين [٣]، حيال ما يجرى من تصرفات فى حياتنا الاقتصادية المعاصرة التى ليس لها كبير فائدة سوى إبراز القدرة والتميز عن الغير.

ومما يلفت نظر الناظر الاقتصادى فى الهدى القرآنى فى المجال الإنتاجى ما يتعلق بقطاعات النشاط الإنتاجى، فنجد القرآن الكريم حافلاً بالحديث عن القطاع الزراعى بكل فروعه، وكذلك بالحديث عن القطاع الصناعى والقطاع التجارى.

والمعنى الاقتصادى لذلك هو الأهمية الاقتصادية الكبيرة لكل قطاع، وضرورة العناية والرعاية والاهتمام بنموه وازدهاره، كذلك الإشارة المهمة إلى ضرورة وجود توازن اقتصادى متعدد المحاور والمرتكزات، وما يتطلبه ذلك من قيام تنمية اقتصادية متوازنة.

وفى هذا المجال يبرز تساؤل مفاده : هل هناك هدى قرآنى حيال ما يعرف بفنيات العملية الإنتاجية؟ فى حدود نظرى لم أجد تناولاً قرآناً مكثفا لهذه الزاوية. ويرجع ذلك ـ والله أعلم ـ إلى أن تلك الزاوية مجال خصب لعمل العقل البشرى من خلال خبرات الإنسان وتجاربه، وقد شاء القرآن الكريم أن يكل هذه المسألة إلى الإنسان يعمل فيها فكره ويستجمع خبرته وتجاربه عبر الأزمنة والأمكنة. والقرآن الكريم أعلى شأناً من أن يقول لنا عند إنتاج كذا من السلع عليكم بتوليف مقدار كذا من عنصر الإنتاج الفلانى وكذا من عنصر الإنتاج العلانى إلخ..

ومع ذلك فإننا نجد بعض الهدايات القرآنية البالغة القيمة فى هذا الصدد، ومن ذلك التأكيد القرآنى الجازم على إحسان العمل وإصلاحه وتجويده، وعلى الرشد فى استخدام الأموال. ودلالات ذلك فى موضوعنا من الظهور بمكان. بل إنه يقدم

(٣) رينيه دوبو، إنسانية الإنسان ـ نقد علمى للحضارة المادية، ترجمة د. نبيل صبحى الطويل، مؤسسة الرسالة، بيروت : ١٩٨٤م. من ص ٤٢ وما بعدها.

(١) الإمام البقاعى نظم الدرر ، دار المعارف العثمانية ، الهند ، ج ١٤ ص ١٤ .

ما هو أكثر صراحة من ذلك، عندما يقول الله تعالى مخاطباً أحد رسله ﴿ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (١) وكذلك ما قدمه لنا من عرض رائع مثير حيال بناء سد ذى القرنين وما ارتكز عليه من مواصفات فنية بالغة الدقة.

كذلك يرد هذا التساؤل : ماذا عن الهدى القرآنى فى مجال مايعرف بعناصر الإنتاج؟ الناظر الاقتصادى فى القرآن الكريم يجد هداه فى هذه المجال رحباً فسيحاً، فمن المعروف اقتصادياً أن عناصر الإنتاج ترجع فى النهاية ومهما تشعبت ومهما اتخذت من أسماء ومصطلحات ترجع فى النهاية إلى إنسان ومال، وهنا نجد الآية الكريمة تضع بأيدينا على تلك الحقيقة الاقتصادية ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ (٢) نلاحظ وجود الأرض، تعبيراً عن المال، ونلاحظ مشى الإنسان فيها، تعبيراً عن ممارسة الإنتاج. وبامتزاج هذين العنصرين، المال والعمل توجد السلع والخدمات التى يستفيد بها الإنسان ويسد بها حاجاته المختلفة.

ولايقف الأمر عند هذا الحد فكل الآيات القرآنية المتعاملة مع مختلف أنواع الموارد هى ذات هدى ودلالة فى مجال عناصر الإنتاج. وكل آية تناولت العمل والسعى والمشى والضرب فى الأرض والابتغاء من فضل الله والتعمير هى كذلك آيات ذات هداية فى هذا الشأن. ولايقف الأمر بالقرآن الكريم عند هذا الحد بل يقدم هداه حيال مقومات كفاءة كل عنصر، فهناك أكثر من آية تتحدث عن أهمية توفر صفتى القوة والأمانة فى العامل، وهما جناحا الكفاية الإنتاجية ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ ﴾(٣)، ﴿ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ ﴾(٤)، ﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾(٥)،

ثم إن الناظر الاقتصادى يلمح الأهمية القصوى لضرورة توافر عناصر

(١) سورة سبأ: الآية ١١.
(٢) سورة الملك : الآية ١٥.
(٣) سورة القصص : الآية ٢٦.
(٤) سورة النمل : الآية ٣٩.
(٥) سورة يوسف : الآية ٥٥.

ومستلزمات الإنتاج واستخدامها الاستخدام الجيد الرشيد فى ملحمة بناء سد ذى القرنين. ﴿ قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا * قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا * آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا * فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴾[1] تدبر كيف تعانقت عناصر الإنتاج المختلفة وكيف احتلت مواقعها النسبية الصحيحة فى العملية الإنتاجية، مكونة بذلك مدخلات على درجة عالية من الجودة والتأليف الفعال، منتجة مخرجات على أحسن ما تكون، متمثلة فى سد أثبتت التجارب الممتدة المستقبلية سلامته الفائقة، ومن ثم تحقيقه للمقصود منه على أحس وجه. أليس ذلك هدى قرآنياً مقصوداً ومراداً كى يستفيد الإنسان ويهتدى.

إن هؤلاء القوم حكى عنهم القرآن أنهم {لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَولا} وحكى عنهم أنهم كانوا يمتلكون الأموال، وقد عرضوها على ذى القرنين، وكذلك حكى القرآن أن ذا القرنين ردَّ عليهم بأن ما معه خير من الذى عرضوه عليه، وهو الأموال. إن ذلك كله يدل على أن الذى فقده هؤلاء القوم هو الذى امتلكه ذو القرنين. وهو العقل والفكر والمعرفة، وقد مثلت هذه المعرفة المتغيرات الحاكمة فى هذه العملية الإنتاجية العملاقة. هل فى ذلك عبرة لنا!!.

وقبل أن نسعد بنظرة اقتصادية أخرى فى القرآن الكريم نود أن ننعم النظر مرة أخرى فى هذه الآية الكريمة ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾[2].

إن هذه الآية، على وجازة ألفاظها فإنها تقدم هديا كاملاً شاملاً محيطاً بالنشاط الاقتصادى من أقصاه لأقصاه، وبما يسبقه من قيم وأطر أخلاقية محكومة بعقيدة إلهية. فالآية الكريمة تفيد - ضمن ماتفيد - ضرورة توفر عنصرى الإنتاج الأساسيين وهما المال والعمل. وتفيد أن الموارد التى لايستطيع الإنسان خلقها قد خلقها له الله تعالى، وبث فيها كل خواص الإفادة والنفع للإنسان،

(١) سورة الكهف : ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧.
(٢) سورة الملك : الآية ١٥.

وجعلها بحيث يستطيع الإنسان الاستفادة بها، فهى مذللة له، والآية تفيد أنه بدون تواجد العنصرين معاً لن يكون هناك استهلاك، لأن الأرض موارد، وليست سلعاً وخدمات جاهزة، ومن ثم تتطلب عملاً بشرياً. وتفيد الآية، من خلال مخاطبة الله تعالى لبنى آدم على الإطلاق بغض النظر عن أى اعتبار آخر فيهم غير كونهم بشراً تفيد أن الموارد الكونية للجميع، ومن حق الجميع الاستفادة منها، والجميع مطالب بالعمل ومزاولة النشاط الاقتصادى، ومن حقه بالتالى إتاحة الفرصة له. معنى هذا ضرورة الإنتاج الكفء والتوزيع العادل. والآية تفيد أن الله سبحانه هو الذى خلق الموارد وهو الذى أمر بالنشاط الاقتصادى وبالاستهلاك، وأن المرجع إليه للحساب والجزاء على مدى الإلتزام بذلك. وهذا كله يقدم القيم الحاكمة لموضوع النشاط الاقتصادى بداية ونهاية.

النظرة الثالثة : الهدى القرآنى فى مجال الإنفاق

مفتاح المسألة الإنفاقية ذو شعبتين؛ الأولى أن الإنسان بطبيعته مجبول على التمسك بالأموال والضن بإنفاقها، والثانية أن عملية الإنفاق فى حد ذاتها وبغض النظر عن مجالاتها ذات أهمية بالغة فى الحالة الإنسانية عامة، والاقتصادية منها خاصة.

والتعامل الفعال مع قضية الإنفاق هو الذى يأخذ فى حسابه هذه الحقيقة. والهدى القرآنى فى هذا المجال أقر ذلك وسلك ما يتلاءم معه، يقول تعال : ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ وَكَانَ الإِنسَانُ قَتُورًا﴾(١). ويترتب على ذلك مقولة مفادها أن الإنسان حتى يقدم على اتخاذ قرار الإنفاق الغيرى «على الغير» يحتاج إلى عوامل خارجية قوية بما فيه الكفاية لتتغلب على المفعول القوى لعوامل الإمساك المغروزة فيه، ومن الواضح أن هذه العوامل لاتخرج عن إكراه أو تحفيز، والإكراه فى المجال الاقتصادى أيا كان موطنه لايلجأ إليه الإسلام إلا نادراً، وبعد أن يستنفذ عامل التحفيز مفعوله. وقد ثبت عملياً أن استخدام هذا العامل (الإكراه) ليس فعالاً فى معظم الحالات.

(١) سورة الإسراء: الآية ١٠٠.

وتركيز الإسلام في موضوع الإنفاق أنصب على الحوافز، وخير شاهد على ذلك من الناحية النظرية هو الهدى القرآني، فبقدر ماشدد على الحوافز في عملية الإنفاق بقدر ما ابتعد عن عامل الإكراه، عشرات الآيات تحرض وتحث وترغب في الإنفاق، ولم نجد آية واحدة صريحة في فرض الضريبة مثلاً. ومن الناحية العملية جاء هدى الرسول ﷺ فكثيراً ما دعا ورغب في الإنفاق لكنه لم يكره الناس إجباراً على ذلك. ومجالات الإنفاق حسبما هو معروف وطبقا لما بينه القرآن الكريم ثلاثة [١]: الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الاجتماعي «الغيري». ونظراً لأن الإنفاق الاستثماري يدخل في نطاق الإنتاج وقد سبق الحديث عنه فلا نجد داعياً لتكرار القول فيه، يبقى الإنفاق الاستهلاكي والأنفاق الغيري، وفيما يلي نعرض لمرئياتنا حول الهدى القرآني في مجالهما.

(أ) الاستهلاك : نغض النظر قليلاً عن الملاحظة المتعلقة بعدم ورود مصطلح الاستهلاك في القرآن الكريم حيث سنتناول ذلك في فقرة مقبلة.

القرآن الكريم يبدي اهتماماً كبيراً بقضية الاستهلاك على مستوى الكم وعلى مستوى الكيف. ولم يكن مبعث عنايته هذه كون الاستهلاك هو الغاية النهائية للنشاط الاقتصادي عامة والنشاط الإنتاجي منه خاصة، كما هو مسلم به لدى الاقتصاد الوضعي، وإنما مبعثه أن الاستهلاك أمر ضروري لحياة الإنسان ولممارسته لوظائفه.

وما لم يكن في وضعه الصحيح فلن تستقيم حياة الإنسان ناهيك عن ازدهارها[٢] وإذا لم تستقم حياة الإنسان في الدنيا فكيف تستقيم حياته في الآخرة، إذن الاستهلاك هو وسيلة ضرورية. والهدى القرآني في هذا المجال ارتكز على مقولتين: إن الاستهلاك من حيث الحجم لو قل كثيراً أو زاد كثيراً لكان ضاراً بالإنسان غير محقق لوظيفته البنائية. كذلك فهو من حيث النوع يستلزم أن يكون طيباً غير خبيث، حتى لايضر الإنسان ويفقد وظيفته.

(١) جرى العرف الاقتصادي على تقسيم الإنفاق إلى القسمين الأولين فقط، إما عدم اهتمام بالقسم الثالث أو في أفضل الحالات مدمجاً له فيهما، لكن الهدى الرسلامي غير ذلك إنه يعلنها صريحة فالإنفاق الغيري يقف نداً لند مع الاستهلاك والاستثمار ولا يتوارى خلفهما.

(٢) د. يوسف إبراهيم. السنن الإلهية في الميدان الاقتصادي، القاهرة : مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٧م، ص ٦١.

ويلاحظ أن المقولة الأولى ركزت عليها آيات كريمات عديدة منها ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (١)، ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾(٢)، ومن الحقائق التى لايجد الاقتصاد الوضعى بداً من الإذعان بها أن التقليل الكبير المغالى فيه للاستهلاك ضار اقتصادياً، وكذلك الإفراط فى الاستهلاك، لكنه مع ذلك أوجد ما يعرف بالمجتمع الاستهلاكى، الذى يصبح فيه الاستهلاك قيمة اجتماعية يحرص كل الناس على التحلى بها(٣). وقد أسهم ذلك ضمن ما أسهم فى سوء تخصيص الموارد، واضطرار الاقتصاد إلى خلق الحاجات والرغبات الاستهلاكية خلقاً بكل الوسائل(٤). إذن قدم لنا القرآن الكريم ما يمكن أن نسميه بالضابط الكمى للاستهلاك. والإخلال بهذا الضابط والخروج على مقتضاه كلف ويكلف المجتمعات الكثير والكثير.

أما المقولة الثانية المتعلقة بالكيف والمتجسدة فى كون الاستهلاك طيباً فلها بعدان؛ بعد أفقى وبعد رأسى، الأول يتمثل فى ضرورة ألا تكون السلعة أو الخدمة ضارة بأى مقوم من مقومات الإنسان؛ نفسه وعقله ودينه وعرضه وماله.

وهنا نجد ساحة المحرمات الإسلامية فى مجال الاستهلاك. والثانى يتمثل فى الترغيب والتحبيب فى كون السلعة أو الخدمة مع إباحتها ذات مستوى ونوعية جيدة من جهة وألا تقف عند الضروريات بل تتجاوزها إلى الحاجيات «السلع العادية» والكماليات من جهة أخرى. وهناك العديد من الآيات القرآنية ذات الهداية البينة فى هذا الصدد، منها ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ... ﴾(٥)، ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ .. ﴾(٦)، ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾(٧)

(١) سورة الأعراف : الآية ٣١.
(٢) سورة الإسراء : الآية ٢٩.
(٣) د. جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ص ١٥١ وما بعدها، مطبوعات القاهرة.
- د. شوقى دنيا، الاقتصاد الإسلامى هو البديل الصالح، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامى، مكة المكرمة: ١٠٦ ص ٦٥.
(٤) لعرض مفصل فى ذلك راجع د. محمد شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادى مرجع سابق، ص ٦٧ وما بعدها.
(٥) سورة البقرة : الآة ١٧٢.
(٦) سورة الأعراف : الآية ١٥٧.
(٧) سورة الأعراف:٣٢.

﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا ﴾(١)، ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾(٢)، ﴿ فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ .. ﴾(٣)، ﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ﴾(٤)،

والمغزى الاقتصادى لذلك كله هو حرص الإسلام على التحسين المستمر فى الرفاهية الاقتصادية للإنسان.

ويترتب على ذلك أهمية وضرورة العناية بعملية التنمية والنشاط الإنتاجى وحسن تخصيص الموارد، فلا تدمر فيما لافائدة فيه.

وهكذا يضع الإسلام الاستهلاك موقعه الصحيح الذى يحفظ عليه وظيفته البنائية الأساسية من جهة ويهيئ للإنتاج الأوضاع المثلى من جهة أخرى.

ولشدة وثوق الصلة بين الاستهلاك والترف نجد من المناسب هنا الإشارة إلى الهدى القرآنى حيال قضية الترف. لعل مفهوم الترف من المفاهيم التى من السهولة بمكان إدراك مظاهرها وإن كان من الصعوبة بمكان إدراك المضمون الدقيق لها، حيث كثيراً ما يختلط بمفاهيم الغنى والرفاهية مع أنها غيرها. ومع ذلك كله فالصلات قوية والخيوط متينة وإن دقت ورفعت.

إن الترف يمكن القول عنه - بعبارة غير دقيقة تماماً هو اتخاذ الاستهلاك غاية عظمى، ليس وراءها شىء، أو هو الاستهلاك لا لإشباع حاجة وإنما هو استهلاك للاستهلاك فى حد ذاته، بحيث لم يعد الاستهلاك وسيلة وإنما صار غاية يجرى الإنسان وراء المزيد منها. وقديماً عرفته كتب التراث الإسلامى بأنه «بطر النعمة» ولا أمتلك عبارة تزيد توضيح هذه العبارة.

ومهما يكن من أمر فإنه إذا ما فشى وساد وأصبح ظاهرة ولد تأثيراً تدميراً متعدد الجوانب على المجتمع روحياً وسياسياً وأمنياً وأخلاقياً واجتماعاً(٥). ولذلك

(١) سورة الأعراف : الآية ٢٦.
(٢) سورة النحل : الآية ٨.
(٣) سورة النمل : الآية ٦٠.
(٤) سورة النحل : الآة ١٤.
(٥) انظر فى ذلك ابن خلدون المقدمة المطبعة التجارة الكبرى، القاهرة: ١٢٣ وما بعدها.

فشيوعه فى مجتمع ما هو مؤشر قوى لتدمير هذا المجتمع. هذا هو القانون القرآنى فى هذا المجال، وقد أقره العقل وصدقه الواقع.

قال تعالى : ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾(١)، ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلاَّ قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ ﴾(٢)، ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّن بَعْدِهِمْ إِلاَّ قَلِيلاً وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾(٣)، ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ ﴾(٤).

(ب) الإنفاق الغيرى : المقصود به ما ينفقه الإنسان على غيره، أيا كان هذا الغير، فرداً أو جماعة، وأيا كان مجال وشكل الإنفاق. هذا اللون من الإنفاق تتبدى فيه أقوى ما تتبدى الحقيقة المتعلقة بالإنفاق من كونه على غير مقتضى فطرة الإنسان، ومن كونه فى الوقت ذاته على أعلى درجة من الأهمية، ويستتبع ذلك حقيقة كونه فى حاجة ماسة إلى حوافز بالغة القوة، وفى ضوء ذلك علنا نتفهم سر التركيز القوى للقرآن الكريم على هذا النوع من الإنفاق، والذى أحاط به من كل جوانبه وزواياه؛ أهميته ومجالاته ومقداره وغايته والمصلحة العائدة على المنفق من ورائه وأخلاقياته وغير ذلك. وقد استخدم القرآن فى ذلك مختلف الأساليب الإنشائية والخبرية.

إن التأكيد القرآنى على هذا اللون من الإنفاق هو من زاوية أخرى إقرار قوي منه بالملكية الخاصة من جهة، وتشديد واضح على ما عليها من حقوق عامة من جهة أخرى. إن القرآن الكريم يعلق تحقق صفة التقوى (من أعلى درجات الإسلام) على وجود الإنفاق الغيرى، وكذلك يعلق صفة البر عليه.

ويحذر من أن الإهمال فيه مؤد إلى الهلكة والدمار ﴿ وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾(٥). ومجالاته متنوعة منها ما يرجع إلي بعض الفئات مثل الفقراء واليتامى وغيرهم، ومنها ما يرجع إلى بعض الفئات مثل الفقراء واليتامى

(١) سورة الإسراء : الآية ١٦.
(٢) سورة سبأ : الآية ٣٤.
(٣) سورة القصص : الآية ٥٨.
(٤)سورة الواقعة : الآية ٤٥.
(٥) سورة البقرة : الآية ١٩٥.

وغيرهم، ومنها ما يرجع إلى جهات عامة كالدعوة والجهاد والتعليم والعلاج وغير ذلك من المرافق العامة، ويحدد القرآن الكريم وعاء هذا الإنفاق الغيرى إنه «العفو» أى ما يفيض عن الحاجة فى ضوء التقدير الموضوعى الرشيد ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[١] والقرآن الكريم إذ يعنى بهذا اللون من الإنفاق فإنه يؤكد جازماً على ضرورة اتسامه واتصافه بالبعد الخلقى، فليس كل إنفاق اجتماعى مهما اشتدت الحاجة إليه مقبولاً إسلامياً، وإنما يقبل فقط إذا ما خلص لوجه الله تعالى وابتعد عن كل أذى، وإن صغر، يلحق بالمنفق عليه. قال تعالى ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ﴾[٢] فالحرص على كرامة ومشاعر الفقير أهم من الحرص على الإنفاق عليه عند التعارض.

والقرآن الكريم يصعد الحوافز هنا إلى الحد الذى يجعل الشخص، بدافع من مصلحته يقبل راضياً بل مندفعا على القيام بهذا الإنفاق. يقول تعالى ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾[٣] ، ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ * الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٤] ،﴿وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾[٥].

ومن التساؤلات التى ترد هنا: إلى أى مدى حققت هذه الحوافز مفعولها فى سلوك الناس؟ والجواب عن ذلك كما أخبر القرآن نفسه وأثبتته وقائع التاريخ الموثقة، لقد حققت هذه الحوافز مفعولها القوى، بحيث يمكن القول إن المسلمين تجاوبوا بقوة معها على تفاوت بينهم فى الدرجة. هذا ومما يلفت النظر بقوة فى مجال الإنفاق بوجه عام التأكيد القرآنى الجازم على قاعدة التوازن الإنفاقى

(١) سورة البقرة الآية ٢١٩.
(٢) سورة البقرة : الآيات ٢٦٣ ، ٢٦٤.
(٣) سورة البقرة : الاية ٢٤٥.
(٤) سورة البقرة : الآيات ٢٦١ ، ٢٦٢
(٥) سورة سبأ : الآية ٣٩

القائمة على عدم الإسراف وعدم التقتير فى كل مجالات وأنواع الإنفاق، يستوى فى ذلك الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى والإنفاق الغيرى، بحيث لايطغى مجال على مجال، وفى داخل كل مجال لايطغى جانب على آخر، ومعنى ذلك شيوع وهيمنة قاعدة التوازن على المستوى الكلى وعلى المستوى الجزئى.

ولايخفى على باحث اقتصادى مالقاعدة التوازن هذه من أهمية بالغة فى كفاءة وفاعلية النشاط الاقتصادى.

تدبر قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً ﴾(١).تجد القرآن الكريم أطلق الإنفاق ولم يقيده بمجال معين، ومن ثم فهو شامل للمجالات الثلاثة. وتدبر قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾(٢).تجد النهى الصرح عن الاختلال الإنفاقى فى المجال الاستهلاكى. وتدبر قوله تعالى ﴿ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾(٣).تجد النهى الصريح عن الاختلال الإنفاقى فى الاستهلاك والإنفاق الغيرى. وتدبر قوله تعالى ﴿ وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلا تُبَذِّرْ تَبْذِيراً ﴾(٤).تجد النهى الصريح عن الاختلال الإنفاقى فى المجال الغيرى «الاجتماعى».

والباحث الاقتصادى فى ضوء هذا الهدى القرآنى المعجز مطالب بالإبداع فى نظريات الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الاجتماعى.

النظرة الرابعة : الهدى القرآنى فى مجال التوزيع

تعد هذه النظرة فى بعض جوانبها امتداداً للنظرة السابقة، فلايخفى على اقتصادى ما هنالك من ارتباط وثيق بين الإنفاق الغيرى والتوزيع، لكن التوزيع كما هو معروف لايقف عند حد الإنفاق الغيرى، فهناك التوزيع الوظيفى وهنالك التوزيع الشخصى، وحيث إن التوزيع الوظيفى ينصرف إلى دراسة أثمان خدمات عناصر الإنتاج فمعنى ذلك أننا أمام أثمان وقيم وأسعار، وأننا داخل جنبات السوق، وأننا

(١) سورة الفرقان : الآية ٦٧.
(٢) سورة الأعراف: الآية ٣١
(٣) سورة الأنعام: الآية١٤١.
(٤) سورة الإسراء : الآية ٢٦.

في نطاق ما يعرف بالتبادل في النظرية الاقتصادية، وحيث قد خصصنا نظرة مستقلة للهدى القرآني في مجال التبادل فإننا نرجيء الحديث عن التوزيع الوظيفي إلى هنالك، ونركز النظر هنا على التوزيع الشخصي، لأهميته الفائقة من جهة، ولارتباطه بالإنفاق الغيري من جهة أخرى.

إن مركز نظرية التوزيع الشخصي في كل الأنظة الاقتصادية هو العدالة، فكل نظام اقتصادي يدعي أنه ينشد العدالة ويعمل جاهداً على تحقيقها من خلال ما يحشده من آليات وإجراءات وسياسات.

وقد ارتضى الاقتصاد الإسلامي أن يكون مرتكز هذه العدالة هو التفاوت الموضوعي المنضبط في الدخول والثروات، وليس هو المساواة الحسابية، وليس هو أيضاً التفاوت غير الموضوعي [١] فالهدى القرآني يؤكد على أن المساواة الحسابية بين الأفراد في الدخول والثروات هي مجرد خيال سقيم لارصيد له لا من حيث الواقع ولا من حيث التشريع، فالله سبحانه وتعالى قد فاوت بين الناس في الرزق ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ﴾[٢] ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾[٣]، ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ﴾[٤]، ﴿ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ... ﴾[٥]

إذن من سنن الله تعالى في خلقه التمايز والتفاوت في الأرزاق كلها، المادية والمعنوية، فهو الضمان القوي لوجود الترابط والتعاون، حيث الكل في حاجة إلى الكل، والكل مسخر للكل[٦]. ويلاحظ أن قضية التسخير هنا لاتحمل أي دلالة للمهانة، ويكفي أن ندرك أن المسخر «اسم مفعول» هو صاحب الرزق الأوسع

(١) د. شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢٥٨ وما بعدها.
(٢) سورة النحل : الآية ٧١.
(٣) سورة الزخرف، الاية ٣٢.
(٤) سورة الطلاق: الآية ٧
(٥) سورة النساء: الآية ٦
(٦) والتفاوت بعد آخر فهو حافز قوي للتقدم، فالغني يريد الاحتفاظ بغناه بل والمزيد منه، والأقل منه يرد اللحاق به وتحسين وضعه، والأقل يريد ذلك. وهكذا فالجميع - يرتقي - وهذا الملفت الجيد نبه إليه قديماً الإمام الراغب في كتابه «الزريعة إلى مكارم الشريعة» وأشار إليه اليوم العديد من الاقتصاديين.

فالعالم مسخر للجاهل والقوى مسخر للضعيف إلخ.

وإذا كان الإسلام يسمح بالغنى بغير حدود عليا فإنه لايسمح للفقر بالتدنى بغير حدود سفلى، بمعنى أن الإسلام يسلم بالفقر النسبى كظاهرة تستقيم بها حياة الإنسان، تماماً بتمام، كما يسلم بالغنى النسبى، لكنه لايسلم بالفقر المطلق، كظاهرة تعايش المجتمعات السوية، وإن سلم بها كأمر عرضى يجب أن يزول حالما يحدث بقدر الإمكان.

إن هذا كما نعتقد هو الفهم الصحح للهدى القرآنى فى هذا المجال، ذلك الفهم الذى يميز بقوة بين التفاوت فى التوزيع من حيث المبدأ وبين شيوع وتوطن ظاهرة ومشكلة الفقر بأبعادها المأساوية.

الأول معترف به، حيث لايصلح واقع الناس بغيره، والثانى مرفوض، حيث لايصلح واقع الناس بوجوده.

فالتساوى فى الغنى مفسد والتساوى فى الفقر مهلك. والتحدى الحقيقى أمام مختلف الأنظمة الاقتصادية يتمثل هنا فى توفير التفاوت الموضوعى المنضبط، أو بعبارة أخرى فى توفير العدالة من خلال هذا التفاوت.

والحرص القوى على أن لايتحول هذا التفاوت إلى تفشى وشيوع وتوطن الفقر بمعناه الحقيقى، وهو عدم تملك مقومات الحياة فى مواجهة بل فى وسط الوفرة والتخمة التى يعيشها بعض فئات المجتمع(١).

والآليات الإسلامية التى قدمها الإسلام فى هذا الصدد متعددة وإن كانت ترجع فى النهاية إلى مجموعتين، آلية تعمل وتتعامل مع الأفراد وأخرى تعمل وتتعامل مع الدولة، الأولى ترجع أساساً إلى عدم تملك واكتساب الأموال بغير حق، حيث فى ذلك إهدار لمبدأ التفاوت الموضوعى المنضبط، وإلى الميراث وإلى الأوامر والتوجيهات والحث المتزايد المكثف على الإنفاق على الفئات المحتاجة من

(١) ومن المعروف أن الاقتصاد التقليدى «الوضعى» قد فشل فى التغلب على هذا التحدى، فالفقر المدقع تعيشه الملايين فى الولايات المتحدة بصورة مطردة بل ومتزايدة انظر جورج جيلدر، الأغنياء والفقراء، ترجمة د. جمال الدين أحمد. الناشر سجل العرب، القاهرة : ١٩٨٣م ص ٢٠ وما بعدها، د. محمد عمر شابرا، مرجع سابق ص ١٧٣. ومن المعروف أيضاً أن الاقتصاد الإسلامى قد نجح فى هذا الاختبار فى أكثر من عصر من عصوره عندما كانت للإسلام دولة. أنظر د/شوقى دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٠٣ وما بعدها.

فقراء ومساكين وأبناء السبيل وغيرهم من منطلق عقيدة الملكية الاستخلافية ﴿ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾(١) ، ﴿ وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ .... ﴾(٢) مستخدماً فى ذلك إحدى غرائز الإنسان الكبرى وهى المصلحة الذاتية، ومن خلال الحوافز العديدة القوية التى بلغ تأثيرها لدى فئة مسلمة أن جعلها كما حكى القرآن ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾(٣) وهناك آيتان كريمتان تلفت أنظار وأذهان الأغنياء إلى الحقيقة المتمثة فى أن الأموال كلها خلقها الله تعالى لكل الناس، وأؤكد هنا على «كل» ﴿ هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا ﴾ ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾(٤)، إذن قضية الإنفاق الغيرى بدرجات لزومه المختلفة هى آلية إسلامية صرفة للعمل على تحقيق العدالة أو الموضوعية والانضباط فى التفاوت الاقتصادى على مستوى الأموال الخاصة. ولايقف القرآن الكريم عند ذلك بل يقدم آلية تعمل على مستوى المال العام الذى عليه أن يسهم بفعالية فى تحقيق هذه الغاية، وذلك بمراعاة الفئات المحتاجة قليلة الدخول عند التوزيع والإنفاق، ولم يترك القرآن الكريم ذلك لهوى الحاكم ورغبته أو حتى اختياره بل ألزمه بذلك إلزاماً، موضحاً أن هناك محذوراً يجب ألا يقع فيه المجتمع وإلا تزعزع استقراره وتعرض وجوده للزوال، وهو أن تغلق دائرة تداول الأموال على الأغنياء فقط، وبالتالى يبتعد الفقراء عن النشاط الاقتصادى(٥) قال تعالى : معقباً على التشريع الذى ينظم توزيع بعض الأموال العامة مركزاً على حقوق الفقراء: ﴿ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ﴾(٦)

والمتدبر للقرآن فى هداه فى هذا المجال يجده يجمع فى آلياته بين الاختيار والإلزام، وفى حال الاختيار يقدم الحوافز القوية التى تجعل الفرد الرشيد اقتصادياً يقدم على هذا السلوك بقوة واندفاع، وفى حال الإلزام لايجرده من

(١) سورة الحديد : الآية ٧.
(٢) سورة النور : الآية ٣٣.
(٣) سورة الحشر الآية ٩
(٤) سورة النحل الاية ٧١.
(٥) جورج جيلدر، الأغنياء والفقراء، مرجع سابق، ص ١٩.
(٦) سورة الحشر الآية ٧.

الحافز حتى لايتحول إلى مجرد إكراه، والاقتصاد الذى يعتمد بكثرة على مجرد الإكراه هو اقتصاد عاجز فاشل، وأحسن الاقتصاديات ما تضاءل فيه هذا العنصر، فنجد الزكاة هى من جانب التزام مالى يخضع للإكراه والإلزام عند اللزوم، ولكنها من جانب آخر الركن الثالث من أركان الإسلام، ومعنى ذلك توفر الحافز الذاتى لإيتائها. ولايغيب عن المتدبر للقرآن الكريم فى هذه المجال أيضاً ما يؤكد عليه القرآن الكريم من تحديد دقيق للفئات المطلوب التوزيع عليها، وللوعاء الذى يغترف منه لهذا التوزيع، وهو العفو أو الفائض.

لقد حدثنا القرآن الكريم بأن وعاء الإنفاق الغيرى هو العفو، وأن مجاله هو الفقراء الذين لايستطيعون السعى وممارسة النشاط الاقتصادى، ومعنى ذلك وجود حالة اضطرارية تحول بينهم وبين العمل الذى يغنيهم عن التوزيع، وهم أيضا الذين لايسألون الناس إلحافاً، فمطالبهم محدودة بالحد الأدنى للكفاية. ومعنى ذلك تضييق نطاق التوزيع على الغير أفقياً ورأسياً، بحيث يكون عند حدوده التى لاتضر بالحافز الاقتصادى، والرغبة فى الإنتاج والمزيد منه، حيث إن ذلك فى النهاية هو فى غير صالح عملية التوزيع ذاتها. وبهذا الهدى القيم نجد أن اهتمام القرآن الكريم الزائد بالعدالة لم يكن على حساب النمو. وقد أشار إلى هذا الملفت المهم العديد من علماء المسلمين عند تناولهم للزكاة مثل الغزالى وابن القيم. وقد بلغ من اهتمام القرآن بقضية عدالة التوزيع أن سلب الإيمان عمن لا يكون سلوكه متوائماً وهذه القضية، وإن صلى، وقدم فى ذلك سورة كاملة هى سورة الماعون. وإدخال الصلاة فى قلب قضية التكافل الاقتصادى فى هذه السورة له مغزاه العميق، فقد يحدث أن تؤدى الصلاة مع الإخلال بالتكافل وعدالة التوزيع، كما هو مشاهد فى أيامنا هذه. والقرآن الكريم يحذرنا بأن ذلك سهو عن حكمة الصلاة ورسالتها، وويل لمن يرتكب ذلك. وتأمل هذا المشهد الرهيب، قال تعالى : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ * قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ * وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴾(١). وهكذا نصل إلى أن اهتمام القرآن الكريم بعدالة التوزيع لايقل إن لم يتفوق على اهتمامه الكبير بقضية الإنتاج، عكس الاقتصاد الرأسمالى.

(١) سورة المدثر : الآيات ٤٢ ـ ٤٤.

النظرة الخامسة: الهدى القرآني في مجال التبادل

من نافلة القول التذكير بأن أهمية التبادل في الحياة الاقتصادية لاتقل بحال عن أهمية كل من الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. ففي المجتمع الاقتصادي الحديث بل والقديم غير الموغل في البدائية لايتأتى قيام إنتاج أو استهلاك إلا بوجود التبادل، ناهيك عن ارتقائهما وازدهارهما[١] ثم إن معظم القيمة المضافة تتولد من خلال عمليات التبادل، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول : (تسعة أعشار الرزق في التجارة) والتجارة لون من ألوان التبادل الاقتصادي الذي هو مبادلة سلعة أو خدمة بنقد أو بسلعة وخدمة أخرى، بقصد المعاوضة. ولايقف الأثر الاقتصادي الإيجابي للتبادل عند حد تأثيره في كل من الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بل يتعداه إلى تحقيق نفع لكلٍ من المتبادلين بغض النظر عن أي اعتبار آخر، وتفصيل القول في هذه المسألة يبعد البحث عن مقصوده[٢].

من أجل ذلك اهتم الإسلام بالغ الاهتمام بأن يكون هذا النشاط الاقتصادي في وضعه الأحسن الذي يحقق له أعلى مستوى ممكن من الكفاءة والفعالية. وقد أسس القرآن الكريم الأسس والقواعد الحاكمة في هذا الموضوع. وترجع هذه القواعد إلى معنى يلحظ في التبادل الاقتصادي، وهو أنه تنازل عن مال أو جهد (منفعة) بهدف الحصول على العوض. معنى ذلك أن قضية المعاوضة بارزة تماماً، ومعلوم أن الناس عادة تحرص في المجال الاقتصادي الحرص كله على الاستفادة من عملية التبادل. ذلك كله يوصلنا إلى مقولة أهمية وضرورة العدل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عملية التبادل تتضمن بالضرورة التنازل عن مال أو خدمة. وهذا يقتضي أن تتم هذه العملية في جو من الرضى الحقيقي، حيث أن الإجبار عليها يتنافى ومقصودها. كذلك نجد في كثير من الحالات ما يقع التبادل آجلاً من قبل أي من الطرفين أو حتى كليهما، ومن ثم كان لابد من التأكيد الجازم على الوفاء بالعقود، ونظراً لما قد يتوقع في هذا المجال من منازعات وخصومات

(١) ومما يجدر التنوية به أن الإمام الغزالي بين هذه المسألة بياناً شافياً، انظر إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت: ص ٢٢٧ ـ جـ٣.

٢ ـ لمزيد معرفة راجع د. محمد أنس الزرقا، قواعد المبادلات في الفقه، مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي، الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي، المجلد الأول، العدد الثاني، ١٩٩١م.

وتقاضى، وكل ذلك يقلل من فعالية التبادل من جهة ويزيد من تكلفته وأعبائه من جهة أخرى. ومن ثم كان لابد من التوثيق الدقيق للحقوق والإلتزامات الآجلة على وجه الخصوص. القرآن الكريم قدم الأسس الشاملة لهذا المجال تاركاً التفاصيل للسنة الشريفة ثم من بعدها اجتهادات الفقهاء.

فى مجال العدل نجد القرآن الكريم يقرر فى وضوح قاطع رفض الحصول على أى جزء من أموال الغير بغير مقابل فى المجال الاقتصادى، فذلك من باب أكل أموال الناس بالباطل. قال تعالى : ﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾[١]. ﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لاتَأكلوا أَموَالَكم بَينَكم بِالبَاطِلِ إِلاَّ أن تَكونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكم وَلاتَقتلوا أَنفسَكم إِنَّ اللَّه كَانَ بِكم رَحِيماً وَمَن يَفعَل ذَلِكَ عدوَاناً وَظلماً فَسوفَ نصلِيهِ نَاراً وَكَانَ ذَالِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيراً ﴾[٢] وما أبلغ القرآن الكريم عندما يقرن القتل بالاعتداء على الأموال، والحياة المشاهدة تبرهن على أن معظم حالات الاقتتال وراءها مظالم مالية. ولايقف الأمر بالقرآن الكريم عند حد هذه العموميات فنراه يدلف مباشرة فى معمعة التبادل الاقتصادى محذراً وناهياً عن كل ظلم واعتداء وإن قل وإن خفى يجعل التكافؤ مهتزاً والتقويم مختلاً. قال تعالى:﴿ أَوفُوا الْكَيْلَ وَلا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ * وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ * وَلا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[٣] ﴿ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴾[٤] بل لقد بلغ حرصه فى ذلك مبلغاً لايمكن لأى تشريع أو نظام الوصول إليه حيث يجرم ويحرم التطفيف ويجعله كبيرة من كبائر الذنوب، ويقدم سورة قرآنية كاملة بعنوانه، والتطفيف كما دل عليه مفهومه اللغوى إنقاص الكيل أو الوزن إنقاصاً طفيفاً لايرى (٥). قال تعالى ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ * أَلا يَظُنُّ أُوْلَئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ * لِيَوْمٍ عَظِيمٍ * يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[٦] يقول الإمام

(١) سورة البقرة : الآية ١٨٨.
(٢) سورة النساء: الآيات ٢٩، ٣٠.
(٣) سورة الشعراء : الآيات ١٨١، ١٨٢، ١٨٣.
(٤) سورة الرحمن : الآية ٩.
(٥) راجع مفردات القرآن للراغب مادة طفف. وانظر مفصلاً الإمام الرازى، التفسير الكبير، مكتبة المعارف، الرياض: الطبعة الثالثة، ص ٨٧ وما بعدها ٣١.
(٦) سورة المطففين : الآيات ١ ـ ٦.

الرازي في تفسيره لهذه الآيات : (واعلم أن أمر المكيال والميزان عظيم. وذلك لأن عامة الخلق يحتاجون إلى المعاملات، وهي مبنية على أمر المكيال والميزان، فلهذا السبب عظم الله أمره)(١). كذلك نجد القرآن الكريم يكرر على مسامعنا أصول رسالة أحد أنبياء الله وهو شعيب عليه السلام في أكثر من آية ومن سورة نجدها تقوم على الإيمان بالله والعدل في المعاملات الاقتصادية. يقول تعالى : ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ * وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ * بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴾(٢). وما أعظم القرآن الكريم إذ يقرن الإفساد في الأرض بالظلم الاقتصادي، وهذه حقيقة بالغة الظهور في دنيا الناس قديماً وحديثاً. ويسمو بنا القرآن الكريم سمواً ساطعاً في مضمار العدل بين الطرفين، أياً كانا، كما هو الحال في آية سورة النساء(٣). بل ولو كان الطرف المقابل كافراً، فالأمر القرآني صريح في العدل معه(٤). والله عز وجل بين لنا أنه عادل حتى مع من لايؤمن بالآخرة، فمن يقدم عملاً في الدنيا يأخذ مقابله كاملاً غير مبخوس(٥).

أما عن مبدأ الرضى فهو الآخر من المبادىء الكبرى الحاكمة في مجال التبادل، وقد اشترط القرآن الكريم أن يتوفر هذا المبدأ لدى كلٍ من الطرفين، ﴿ إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾.

أما عن الوفاء بالعقود فنجد الآية الكريمة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ.. ﴾(٦).

أما عن توثيق العقود وإشهارها فنجد في ذلك أطول آية في القرآن الكريم ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾(٧).

(١)المرجع السابق، ص ٨٩. جـ ٣١.
(٢) سورة هود : الآيات ٨٤ ـ ٨٦.
(٣) سورة النساء : الآية ١٣٥.
(٤) سورة المائدة : الآية ٨.
(٥) سورة هود : الآية ١٥.
(٦) سورة المائدة : الآية ١.
(٧) سورة البقرة : الآية ٢٨٢.

هذه الهدايات المتنوعة علينا أن نحسن التعامل معها والاستفادة بها فى تأسيس ما نستطيع تأسيسه من قوانين ونظريات فى مجال التبادل وأن نضع من السياسات والتشريعات ما يجعلها واقعاً معاشاً. علينا أن نقيم من الأسواق علماً وعملاً ما يجعلها تحقق مبدأ العدل ومبدأ الرضى، وعلينا أن نعى جيداً مضمون وأبعاد (بخس الناس أشياءهم) وصور ذلك فى تبادل السلع وتبادل الخدمات، وكذلك علينا أن نعى بعمق مغزى التحريم الإلهى للبخس ولإخسار الغير. ﴿ ولاتكونوا من المخسرين ﴾ وكيف يخسر أحد طرفى المعاملة الطرف الآخر. ولاشك أن هذه الجوانب تمثل ساحة فسيحة لإبداع الاقتصاديين الإسلاميين فى مجال نظرية القيمة والأسعار والائتمان. ونختتم نظرتنا هذه بالإشارة إلى حقيقة اقتصادية بالغة الأهمية، وإن خفيت على البعض وهى أن الأسعار والقيم الاقتصادية للأموال تلعب دوراً خطيراً حيال الوظيفة الكبرى لعلم الاقتصاد، وللنظام الاقتصادى وهى كفاءة التخصيص وعدالة التوزيع. فمن المعروف أن تحقيق هذين المطلبين رهين وجود أسعار وقيم اقتصادية حقيقية وعادلة، ولايتأتى ذلك فى غياب مثل هذه الضوابط الإسلامية للتبادل والمعاوضات.

النظرة السادسة : الهدَى القرآنى فى مجال المقولات الاقتصادية

لكل علم مقولاته أو عباراته التى يقوم عليها، ومن المعروف أن هذه المقولات تنقسم إلى مقولات وصفية "descriptive" أو كما تسمى أحياناً وضعية "positive" ومقولات قيمية أو معيارية "normative" وتتفاوت العلوم فى غلبة آية المقولتين عليها، وعلم الاقتصاد يعتمد على هذه وتلك، وإن شاع عنه غلبة اعتماده على المقولات الوضعية، لكنه عند التحقيق لانستطيع تهميش المقولات القيمية فيه[1].

(1) Lispsey Steiner, Economics, New York: Harper & Row, Publishers, 1969, pp. 11 - 13, pp. 58-62.

د. محمد صقر، الاقتصاد الإسلامى، دار النهضة العربية القاهرة: ١٣٩٨هـ ص ٣٠ وما بعدها.

د. سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت : ١٩٧٣، ص ٢٤ وما بعدها.

النوع الأول:

يصف الواقع، أو بعبارة أخرى يتحدث عن الواقع كما هو، دون إبداء أى موقف قيمى حياله.

النوع الثانى :

يتكلم عن الواقع لا من حيث هو ولكن من حيث ما يجب أن ينبغى أن يكون، ومعنى ذلك أنها لاتخبر عن شىء وإنما تقدم تفضيلاً واختياراً ما. مثال اقتصادى للأولى (المشروع الكبير أكفأ فى الإنتاج من المشروع الصغير)، وللثانية (التنمية المتوازنة خير من التنمية غير المتوازنة).

وأهمية الأولى فى العلوم أنها تقدم القوانن والنظريات، وأهمية الثانية أنها تحكم هذه القوانين والنظريات، من خلال ما تقدمه من القواعد والضوابط، الأولى تصور الواقع والثانية تسوس هذا الواقع بحيثيكون على الوضع المرغوب فيه (١). ومن الواضح فى ضوء هذا التصوير المبسط أن كلا منهما لاغنى عنها خاصة فى مجال العلوم الاجتماعية التى منها علم الاقتصاد. والتساؤل المطروح هنا هو ما هى طبيعة الهدى القرآنى فى هذا المجال؟ وهل تعامل مع كلتا المقولتين أم اقتصر على المقولة القيمية كما قد يتبادر إلى الذهن؟ من تناول هذا الموضوع من الباحثين فى الاقتصاد الإسلامى تكشف له أن الهدى القرآنى تعامل مع النوعين معاً(٢). ومرجع ذلك أن الإنسان بعقله وفكره وحسه محتاج إلى الهداية وضرب المثل فى كلا النوعين.

وقد أشبع القرآن الكريم للإنسان هذه الحاجة تاركا له الساحة الفسيحة للتعرف واكتشاف المزيد من كل منهما، من خلال عقله وواقعه. والمتدبر للقرآن

(١) د/ على شريعتى، العودة إلى الذات، ترجمة إبراهيم الدسوقى، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة : ١٩٨٦، ١٩١، محمد أمزيان، منهج البحث الاجتماعى بين الوضعية والمعيارية، الدار العالمية للكتاب الإسلامى الرياض: ١٩٨١، ص ٣٤٢ وما بعدها.

٢ ـ منهم على سبيل المثال ـ د/ محمد أنس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ـ الاقتصاد الإسلامى، المجلد٢، ١٩٩٠م.

د/ شوقى دنيا، النظرية الاقتصادية.... مرجع سابق ص ٢٧. وقد تكلم عن ذلك الموضوع تقريباً تحت تعبير آخر د. يوسف إبراهيم «السنن الإلهية» مرجع سابق.

الكريم فى هذا الصدد يجده لا يقدم المعلومة الاقتصادية فى صورة قانون بارد جاف ولافى صورة قاعدة مجردة، بل زاوج بينهما بشكل يجعلنا أمام حياة نابضة بالحركة، ويذكرنا فى الوقت ذاته بمبدأ علمى كبير الأهمية وإن كان كثيراً ما يتغافل عنه، وهو أهمية كل منهما للآخر، وقبل أن نقدم بعض النماذج القرآنية فى هذا الصدد بقدر ما منحنا الله تعالى من توفيق ننبه إلى أن اكتشاف هذه المقولات فى القرآن الكريم خاصة المقولات الوضعية ليس بالأمر الهين الذى يتأتى لكل فرد، فالواقع أنه يتطلب مهارات وقدرات متميزة فى المجال الشرعى والمجال الاقتصادى والمجال اللغوى، وهذه بعض الأمثلة منها ما يشاركنا فيه غيرنا ومنها ما نقوله لأول مرة، قال تعالى : {وَلاتُؤتُوا السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمْ التى جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً}(١) فى الآية الكريمة نهى وخبر اقتصاديان مرتبطان تمام الارتباط، بمعنى أنها تعاملت مع المقولة الوضعية والمقولة القيمية بشكل ممتزج متصل، لامستقل ولا منفصل. المقولة القيمية هنا يمكن صياغتها على نحو (لايجوز ترك الأموال فى أيدى السفهاء الذين لايحسنون التصرف حيالها) أو على نحو «يجب صيانة الأموال من العبث والضياع» ومن الواضح أن هذا موقف قيمى لايصف واقعاً ولكنه يضبطه ويسوسه. المقولة الوضعية هنا يمكن صياغتها فى أكثر من عبارة منها «الأموال ضرورية للإنسان»، «التقدم الحضارى للإنسان يتوقف ضمن ما يتوقف على وجود الأموال»، «فى غيبة الأموال لايحدث نمو أوتنمية»، وكل تلك المقولات الوضعية أو الخبرية يمكن التثبت والتأكد من صحتها باختبارها واقعياً. وهذه الآية الكريمة على وجازة ألفاظها قدمت لنا الهداية فى التعرف على العديد من القواعد والقوانين الاقتصادية فى مجال الإنتاج والإنفاق. وقال تعالى : ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾(٢) تجمع الآية الكريمة بين المقولتين، مقدمة قاعدة وقانوناً، فصدر الآية نهانا عن الاختلال الإنفاقى وعجزها يخبرنا عن واقع من يفعل ذلك، ويمكن صوغ القاعدة على نحو «التوازن الإنفاقى أمر مهم يجب الحرص عليه»، كما يمكن صوغ القانون على نحو «الاختلال الإنفاقى يولد الضياع الاقتصادى والاجتماعى والنفسى»، فواقع من

(١) سورة النساء الآية ٥.
(٢) سورة الإسراء : الآية ٢٩.

يقع فى ذلك هو القعود وعدم القدرة على الحركة، مع اللوم والحسرة. الآية الكريمة لها من جهة أخرى مضامينها حيال الاستهلاك والادخار، أو بعبارة أخرى حيال تخصيص الموارد بين الحاضر والمستقبل. والمقولة القيمية هنا هى التحذير من عدم النظرة العادلة بين الحاضر والمستقبل، يستوى فى ذلك غبن الحاضر وغبن المستقبل، فغبن الحاضر عبرت عنه الآية الكريمة بقولها : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ﴾ كناية عن التقتير البالغ والتفريط الزائد فى الاستهلاك، وغبن المستقبل عبرت عنه بقولها: ﴿ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾ كناية عن الإفراط الزائد فى الاستهلاك. والمقولة الوضعية تتمثل فى كون عدم مراعاة هذا التعادل مجلبة لسوء الأوضاع إن فى الحاضر أو فى المستقبل، والمتمثلة فى القعود وعدم القدرة والتمكن من النشاط والحركة الاقتصادية، مضافاً إلى ذلك الأبعاد النفسية والاجتماعية المتردية ﴿ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾. وفى نفس المجال نجد الآية الكريمة ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾[١]، تشير إلى سلوك إنفاقى متوازن يجب الحرص عليه حيث به قوام الحياة. وقال تعالى : ﴿ .... أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ... ﴾[٢] إخبار عن واقع بعض الناس حيال كسب الأموال، والمقصود أخذهم للرشوة، والتعبير أضاف إفادة جديدة هى أن الرشوة تمحق الأموال وتسحقها، وهنا نلمح مقولة قيميه تحذر من هذا السلوك الماحق.

وقال تعالى ﴿ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ * إِن يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ ﴾[٣]، هنا نجد القاعدة والقانون متعانقين وكأنهما شىء واحد، فمن المهم الواجب تخفيف الأعباء والتكاليف المالية حيث إن التثقيل فيها يدعو إلى التهرب ويولد الفساد. وقال تعالى ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ ﴾[٤]، ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾[٥]، ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾[٦]، هذه الآيات تصف واقع بعض المسلمن المتقين وتبين أنه يجتمع لديهم

(١) سورة البقرة الآية ٦٧.
(٢) سورة المائدة : الآية ٤٢.
(٣) سورة محمد: الآيات ٣٦، ٣٧.
(٤) سورة البقرة : الآية ١٧٧.
(٥) سورة الإنسان : الآية ٨.
(٦) سورة الحشر الآية ٩.

الأثرة والإيثار مع غلبة الإيثار، وهذا يقدم تنظيراً أو فرضية لسلوك الوحدة الاقتصادية مغايراً للفرضية التى يرتكز عليها الاقتصاد الوضعى وهى الأثرة والأنانية والمصلحة الخاصة أولاً وقبل كل شىء. وقال تعالى ﴿ .... لا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾(١)، ومن جوانب الإشعاع الاقتصادى فى الآية فكرة تناقص المنفعة. وقال تعالى ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا... ﴾(٢)،الآية الكريمة مليئة بالمتضمنات الاقتصادية، فليس من سلوك المسلم البطالة الاختيارية، وبعبارة أخرى ليس هناك فقر اختيارى، والفقير المسلم يتحلى بالأخلاق الكريمة من العفة وعدم الشره لما فى أيدى الغير.

وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ .. ﴾(٢)،الآية الكريمة تدل على أن المستقبل غيب ولايمكن التأكد الجازم منه، وكل ما فى الإمكان هو التوقع والتنبؤ وأخذ الحذر والحيطة والحرص على كل ما يولد المنافع الكثيرة ويقلل الأعباء والخسائر، إنها فرضية عدم التيقن فى مجالات الاستثمار، كما أنها قاعدة الدراسات الجادة والفعالة للجدوى الاقتصادية.

وقال تعالى ﴿وَلا تَتَمَنَّوْا مَافَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ...﴾(٤)، ﴿ وَلا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا... ﴾ (٥)، تدل الآيتان الكريمتان على ما هنالك من ميل غريزى لدى الإنسان بالنظر إلى غيره الأحسن منه فى المجال الاقتصادى، ومعنى ذلك أن دالة الاستهلاك ليست ذاتية محضة بل فيها بعد اجتماعى، والتوجيه الإسلامى حيال ذلك يتمثل فى قاعدة التنفير من الوقوع تحت تأثير هذا العامل، ونحن نعلم مدى مضار أثر المحاكاة والتقليد فى المجال الاقتصادى الاستهلاكى.

(١) سورة الالحديد : الآية ١٠.
(٢) سورة البقرة : الآية ٢٧٣.
(٣) سورة الأعراف : الآية ١٨٨.
(٤) سورة النساء : الآية ٣٢.
(٥) سورة طه : الاية ١٣١.

وقال تعالى : ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ .. ﴾[١]، الآية تقدم فرضية الرشد الاقتصادى وتفضيل الأحسن على ماعداه، ولاتقف عند ذلك بل إنها تذم من يكون سلوكه مغايراً لذلك، وتنكر عليه هذا المسلك، ونفس الدلالة نجدها فى قوله تعالى : ﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾[٢]. وقال تعالى ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ * قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾[٣]. هنا نجد العديد من المقولات القيمية والوضعية، ومن ذلك طبيعة دالة الاستهلاك التى تجمع بين الذاتية والموضوعية، فالمستهلك حر فى استهلاك ما يشاء فى ظل ضوابط عدم الإسراف وكون السلع والخدمات طيبة وغير ضارة، ومن ذلك أيضاً حتمية إحراز التقدم والتنمية الاقتصادية حيث أن المقومات المادية موجودة ومخلوقة لهذا الغرض.

وقال تعالى :﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾[٤]. نجد فيها مغايرة الثمن للقيمة ونجد فيها بعض الظروف المحددة للثمن وهى الرغبة والحاجة.

وقال تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ.... ﴾[٥]، تفيد ضمن ما تفيد مقولة وضعية مفادها ممارسة العوامل النفسية والسلوكية والاجتماعية آثاراً قوية على الأوضاع الاقتصادية. وقال تعالى ﴿ ... إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾[٦]، تشع الآية ضمن ما تشع أن تفشى الظلم مؤذن بالفشل وعدم تحقيق الأهداف، وأنه من أجل ذلك سلوك ذميم. قال تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[٧]، نأخذ منها أن إشارات اللذة فى نظرية المنفعة محل تحفظ، وتحتاج

(١) سورة البقرة : الآية ٦١.
(٢) سورةالتوبة : الآية ٣٨.
(٣) سورة الأعراف : الآيات ٣١ ، ٣٢.
(٤) سورة يوسف: الآية ٢٠.
(٥) سورة الأنفال : الآية ٥٣
(٦) سورة الأنعام : الآية ٢١.
(٧) سورة البقرة الآية ٢١٦.

إلى ترشيد، وأن معرفة الإنسان بمصلحته ليست كاملة، وأن الوحى ضرورى لتحقيق تقدم الإنسان وارتقائه. وهناك الكثير مما يمكن لمن وفقه الله تعالى أن يخرج به فى هذا المجال من خلال تدبره للقرآن الكريم.

وبهذا يتبين لنا أن القرآن الكريم لم يقتصر على المقولات المعيارية بل قدم هداياته فى مجال المقولات الوضعية، مع ملاحظة أن القرآن الكريم قد راعى إلى أبعد مدى مقتضى الحال، فحاجة الإنسان إلى المقولات المعيارية وإلى تقديم الهداية فيها أكبر بكثير من حاجته إلى الهدى فى مجال المقولات الوضعية، وقد راعى القرآن الكريم هذا الحال مراعاة تامة، فالكثير الغالب من مقولاته هى قيمية. أو إن شئت فقل هى المقصودة أصلاً، ومجيء المقولة الوضعية من باب التدليل وإظهار الحكمة من وراء هذه القاعدة التى تضمنتها المقولة القيمية، كل ذلك رحمة من الله الرحيم بعباده.

وربما كانت هذه المسألة فى حاجة إلى بعض التوضيح لأهميتها فى الدعوة إلى إيجاد علم اقتصاد إسلامى وفى قبول هذه الدعوة، حيث يتمسك الاقتصاديون بأنه لاعلم دون اختبار ومحاكمة واقعية لمقولاته، تثبت تلك المقولات أو تدحضها وبالطبع فإن ذلك يثير أمام الداعين إلى اقتصاد إسلامى العديد من الصعاب، فكيف نحاكم المقولات الاقتصادية الإسلامية فى ساحة الواقع؟ وهل الواقع هو معيار الصدق من عدمه فى تلك المقولات؟ إنها صادقة بذاتها ولاتحتاج إلى واقع يقومها ويثبت صدقها. وأعتقد أن الأمر أوسع من ذلك وأيسر، إن هذه المقولات إن كانت من فرضيات الباحث فما المانع من عرضها على الواقع للتعرف على صدقها من عدمه.

أما إن كانت مأخوذة مباشرة من نص صريح صحيح فإنها هى الأخرى لاغضاضة فى إرجاعها إلى الواقع ليس للتعرف على صدقها من عدمه وإنما لتأكيد صدقها، فهى صادقة من خلال النقل والسمع «الوحى» ويتأكد صدقها من خلال العقل والواقع. ولعل من جوانب الحكمة فى ذكر القرآن الكريم للمقولة الوضعية مقترنة بالمقولة المعيارية تحقق هذه الفائدة. فمثلاً، القرآن يقول : {ولاتجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولاتبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسورا}، وسبق أن ذكرنا أن هنا مقولة معيارية ومقولة وضعية، الأولى هى الذم ومن ثم النهى عن السلوك الإنفاقى المتطرف المختل، والثانية هى إثبات سوء حال من يكون هذا سلوكه.

ولعل مما أفادته المقولة الوضعية لفت نظر الإنسان إلى إمكانية التأكد من ذلك من خلال الرجوع إلى الواقع. وبذلك يتأكد الصدق فيها لدى المسلم ويتحقق من صدقها غير المسلم، والذى لايحاج بأن الاعتدال الإنفاقى أفضل لأن القرآن قال بذلك، وإنما يحاج بأن الواقع يثبت ذلك، وعليه الرجوع إليه إن شاء ليتحقق من ذلك. والله أعلم.

النظرة السابعة : الهُدَى القرآنى فى مجال المصطلحات الاقتصادية

إن النظرة البادية السريعة قد تدل على عدم العناية القرآنية بالجانب الاقتصادى تلك العناية المكافئة لأهمية هذا الجانب، والذى قد يبعث على تلك الدلالة هو خلو القرآن الكريم من الكثير والكثير من المصطلحات المتداولة فى علم الاقتصاد، مثل التنمية والإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتوزيع والتبادل والتمويل والسوق والسلع والخدمات و ..و.... الخ. فهل هذا صحيح؟

عند إنعام النظر يتأكد خطأ هذا الزعم، ذلك إن القرآن الكريم حافل بالمصطلحات ذات الدلالة الاقتصادية الدقيقة، وإن لم تشع فى علم الاقتصاد التقليدى القائم، مثل الرزق والكسب والإسراف والتبذير والبخل والتقتير والابتغاء من فضل الله والأكل والشرب والتعمير والطيبات والخبائث والإصلاح والإفساد وكفران النعم وشكرها والرغد والنعم والإيثار والسفه و ...و..... الخ.

ونظن أن معيار التمييز والمفاضلة بين مصطلح وآخر يتمثل فى الدقة والوضوح وسلامة وصحة إيحاءات المصطلح وإشعاعاته. وفى ضوء ذلك فإننا نوقن بأن المصطلحات القرآنية الاقتصادية هى أفضل من المصطلحات الاقتصادية الشائعة، فمثلاً كلمة استهلاك إيحاؤها هو التدمير والهلاك للسلع والموارد ـ وربما امتدت إلى الإنسان ـ دون أى إيحاء بما لها من نفع وإفادة للإنسان، وكأن عملية استخدام

(١) سورة الحديد : الآية ٧.
(٢)سورة النور : الآية ٣٣.
(٣) سورة الحشر الآية ٩
(٤) سورة النحل الاية ٧١.
(٥) جورج جيلدر، الأغنياء والفقراء، مرجع سابق، ص ١٩.
(٦) سورة الحشر الآية ٧.

الإنسان للسلع والخدمات «مضمون الاستهلاك» هى فى الأساس عملية تدميرية وإهلاكية، مع أنها فى الحقيقة عملية بنائية على درجة عالية من الأهمية لكل من الإنسان والسلع والخدمات على حد سواء، فهى للإنسان إشباع لحاجاته ومن ثم بناء لطاقاته، ويترتب على ذلك اقتدار الإنسان وتمكنه من إنتاج المزيد من السلع والخدمات بقدر أكبر بكثير مما يستخدمه أو يستهلكه منها، وبالتالى فالعملية فى جملتها عملية اقتصادية منتجة، يتولد عنها مزيد وفائض من الموارد من جهة ومن طاقات وقدرات الإنسان من جهة أخرى، فى ضوء هذا التشخيص السليم لما يسمى بعملية الاستهلاك يمكن إدراك ما فى المصطلح الاقتصادى الشائع من قصور، عكس مصطلح الانتفاع مثلا. ولعلنا بذلك ندرك بعض جوانب الحكمة فى إعراض القرآن الكريم بشكل مطلق عن استخدام هذا المصطلح فى هذا المجال.

ومثلاً مصطلح التنمية يحمل فى أحشائه بصورة جوهرية بارزة التكاثر والتزايد الكمى دون الإيحاء بأية جوانب نوعية وكيفية، وقد أدرك علماء الاقتصاد أنفسهم تلك الدلالات وجسامة خطورتها، والبحث الجاد جار عندهم عن بديل صالح يعكس المقصود بدقة ووضوح، وحتى الآن لم يعثروا على هذا البديل الذى يزلزل عرش مصطلح التنمية، فإذا ما نظرنا فى القرآن الكريم فى هذا الصدد فإننا لانجده يأمر بالمزيد فى النشاط الاقتصادى تحت هذا المصطلح، بل لانجده يستخدمه أصلاً، وبدلاً عن ذلك نجد العديد من المصطلحات القرآنية الاقتصادية التى تتسم بالدقة والوضوح وسلامة وصحة الإيحاء والإشعاع مثل العمران، قال تعالى : ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾[١] أى طلب منكم عمارتها بالزراعة والصناعة وغير ذلك[٢]، ومصطلح العمارة أو العمران لا يحمل الإيحاءات السلبية فى مصطلح التنمية. وهناك مصطلح قرآنى آخر فى هذا المجال هو «الإصلاح» فكثيراً ما يأمر القرآن الكريم بإصلاح الأموال وينهى عن إفسادها، وهذا المصطلح يبين بوضوح تام المقصود، وهو جعل الأموال صالحة، أى محققة ومشبعة للحاجة إليها. ومثلاً نجد مصطلح التخلف الاقتصادى مع شيوعه فإنه غير دقيق الدلالة وغير واضح المضمون، ثم أنه يوحي بوجود نموذج متقدم يراد

(١) سورة هود : الآية ٦١.

(٢) انظر القرطبى، الجامع لأحكام القرآن، مطبعة دار الكتب العربية ـ القاهرة : ١٩٣٥، (ج٩، ص ٥٦).

احتذاؤه، وذلك محل اعتراض قوى اليوم لدى العديد من الاقتصاديين. والناظر فى القرآن الكريم لايجده قد استخدم هذا المصطلح، لكنه استخدم مصطلح الإفساد، ومعلوم أن إفساد الأموال يعنى إزالة ما بها من نفع وصلاحية لإشباع الحاجة، يستوى فى ذلك أموال الاستهلاك وأموال الإنتاج، ومعنى ذلك أننا أمام سوء استخدام الموارد المتاحة، وهذا هو المعنى الصحيح لمصطلح التخلف[١]، رغم أن هذا المصطلح لايوحى بذلك المعنى بجلاء، عكس مصطلح الإفساد. وهناك مصطلح قرآنى آخر صالح تماماً لهذا المعنى هو «كفران النعم» الذى يفيد عدم استخدام الموارد فيما خلقت له، قال تعالى :

﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴾[٢]، ﴿ وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا ﴾[٣]، ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾[٤]

ومثلا مصطلح الموارد لايحمل أية دلالة قيمية تجسد موقفاً معيناً حيالها، كما لايتضمن شيئاً عن مصدرها، ولا عن طبيعتها، وإننا لنلحظ أن القرآن الكريم رغم كثرة تناولة لمصادر الثروة فإنه لم يستخدم هذا المصطلح، وإنما استخدم مصطلح النعم، فيجد الناظر فى القرآن الكريم أنه يعقب بذكر لفظة النعمة أو النعم عقب تناول مصادر الثروة، قال تعالى ﴿ ... وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا ﴾[٥] ﴿ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾[٦]، والمصطلح القرآني يحمل دلالات ذات معنى وأهمية كبيرة، فهى مصدر لتنعم ورفاهة الإنسان، وهى مخلوقة لحكمة معينة، ومن ثم فهى محكومة بقوانين معينة فى حجمها ونوعياتها.

ومن ثم يجب احترامها وصيانتها وحسن استخدامها، ثم إنها بحكم كونها مخلوقة من أجل الإنسان فهى إذاً مهمة للإنسان من جهة وموجودة بالصورة التى تسد حاجة الإنسان من جهة أخرى، وكل تلك الإيحاءات يفتقدها مصطلح الموارد.

(3) F. Williamson, Economic Development, New Jersey, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, p.7
(٢) سورة البقرة : الآية ٢٠٥.
(٣) سورة الأعراف : الآية ٥٦.
(٤) سورة النحل : الآية ١١٢.
(٥) سورة إبراهيم : الاية ٣٤.
(٦) سورة لقمان : الآية ٢٠.

ومثلاً نجد الاقتصاد التقليدى يؤكد على توفر الحرية فى المعاملات، وبالنظر فى الهدى القرآنى فى هذا المجال وجدناه يشدد على مصطلح مغاير هو «الرضى» مع أن كليهما يستهدف مقصداً واحداً، لكن إيحاءات كل منهما غير متطابقة تمام المطابقة، فكثيراً ما يقبل الإنسان على التعامل حراً مختاراً لكنك لو سألته عن مدى رضاه عن ذلك لأجاب بالنفى رغم أنه من حيث الشكل والصورة مختار.

وقد حرص القرآن الكريم على أن يتحقق مبدأ الرضى لكل من الطرفين معاً ولايكفى أن يتحقق لطرف دون الآخر، حيث إن ذلك يخل بمبدأ العدل الحاكم فى مجال التبادل الاقتصادى.

ولعل ذلك هو سر التعبير القرآنى هنا بصيغة التفاعل التى تقتضى الاشتراك. قال تعالى : {إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ}(١).

هذه مجرد أمثلة ترينا **أولاً** مدى اهتمام القرآن الكريم بالمصطلحات الحاكمة فى المجال الاقتصادى.

وثانياً : مدى ما هنالك من مزايا لهذه المصطلحات على المصطلحات الشائعة فى الاقتصاد التقليدى.

وليس معنى ذلك أن كل المصطلحات السائدة فى الاقتصاد التقليدى قاصرة ولا أن القرآن الكريم قد أحاط إحاطة تامة بكل المصطلحات الاقتصادية، لكنه قدم النماذج للهداية والإرشاد بحسن اختيار المصطلحات.

ولعل من المواطن التى يجب أن تكون محل عناية علماء الاقتصاد الإسلامى موطن المصطلحات، ومن الأمور ذات الأهمية الاستخدام المكثف للمصطلحات الإسلامية، ولامانع من اقترانها بالمصطلحات المعاصرة، تيسيراً للفهم من جهة وإبرازاً للتميز من جهة أخرى. والحاجة ماسة إلى وضع قاموس بالمصطلحات الاقتصادية الإسلامية مع بيان مفهوم كل مصطلح وما يرادفه أو يناظره فى القاموس الاقتصادى العصرى.

(١) سورة النساء : الآية ٢٩.

الخاتمة

فى ضوء هذه النظرات الاقتصادية فى القرآن الكريم، والتى لم تستهدف تقصى الهدى القرآنى فى المجال الاقتصادى ولا حتى عشره ولامعشاره، بل استهدفت فحسب إثارة الانتباه وتذكية الاهتمام لدى الباحثين فى الاقتصاد الإسلامى إلى المصدر الأول والمنبع الأصيل الذى عليهم النظر الصادق فيه والتدبر العاقل فى مضامينه ومقاصده إن أرادوا بحق التعرف الصحيح على النظام الاقتصادى الإسلامى وعلى الأسس والقواعد والقوانين التى يبنى عليها علم للاقتصاد ويكون إسلامياً سدى ولحمة.

فى ضوء هذه النظرات العادية ولاأقول الثاقبة يمكن القول إن النظر المتدبر فى القرآن الكريم يمكننا من التعرف على النظام الاقتصادى الإسلامى وعلى أسس علم الاقتصاد الإسلامى.

إننا لسنا مخيرين فى هذه النظرات وإنما نحن مأمورون بها أمراً جازماً متضمناً فى التكليف الإلهى لنا بالخلافة.

إن هذا النظام الاقتصادى الذى يتكشف لنا من المطالعة الرشيدة لكتاب الله له أسسه ومقوماته، فهو نظام إلهى المصدر والمذهب، فقواعده وغايته ليست من عنديات البشر وإنما هى من عند الله فهو الذى وضع لنا قواعد الملكة ونظامها وهو الذى وضع لنا أسس التوزيع، وهو الذى حدد لنا مضمون ونطاق الحرية الاقتصادية، ومع الإيمان بهذه الخاصية فإننا نؤكد على أن ذلك لايعنى كف العقل البشرى والإبداع الإنسانى عن العمل فى هذه الزاوية. إن ذلك مطلوب كأشد ما يكون الطلب داخل إطار هذه القواعد والأسس والتى تعتبر إطراً حامية للعقل من التردى فى المهاوى. إنه ليس تغييباً للفكر البشرى، وإنما هو تحصين له، ثم تحديد دقيق لمهمته حتى يبدع فيها، وذلك من خلال الفهم الواعى الصحيح لهذه القواعد ومدلولاتها ومضامينها ومقاصدها، ومن ثم إقامة الحياة الواقعية على هدى من ذلك، وكم شقيت البشرية عندما عملت من تلقاء نفسها على وضع وتحديد القواعد والمذاهب الحاكمة للأنظمة الاقتصادية. ونحن نعايش ألواناً من هذا الشقاء. ثم إنه نظام فرعى من نظام كلى للحياة، ومعنى ذلك أنه لايعد كل شيىء فى

حياة الناس، كما أنه لايعد من باب سقط المتاع، وأيضاً فهو غير منبت الصلة ببقية الأنظمة الفرعية والتى تدخل كلها فى إطار النظام الكلى للحياة[١]. إن ذلك له انعكاساته القوية حيال كل جوانب السلوك الاقتصادى لمن يؤمن به، تجعله مغايراً إلى حد كبير لسلوك غيره لمن يرى فى النظام الاقتصادى كل شيىء فى الحياة، أو يرى فيه شيئاً هيناً ثانوياً، أو يرى أن صلاته وروابطه ببقية الأنظمة الفرعية وكذلك بالنظام الكلى هى روابط هشة. وما عليك إلا إعادة النظر فى الكثير من الآيات الكريمة التى تناولت بشكل أو بآخر جانباً من جوانب النظام الاقتصادى سوف تجدها تمثل فرداً فى أسرة متآخية متناسقة متناغمة، فيها الجانب الاجتماعى والجانب النفسى والجانب السياسى والجانب الفكرى والجانب الخلقى وغير ذلك من جوانب الحياة مشمولة ومحاطة بالإطار العقائدى. وخذ مثالاً على ذلك الآيات ٦٣ ـ ٧٤ من سورة الفرقان، والآيات ٢٦٣، ٢٦٣ من سورة البقرة.

ثم إنه يقوم على نظام فريد للملكية، كما أنه يؤمن بالحرية الحقيقية المنضبطة وبالمسئولية الواعية للدولة وبالتفاوت الموضوعى فى التوزيع الذى يرتكز على التكافل الاجتماعى. ويكفينا فى تبيان مسئولية الدولة ودورها الاقتصادى البارز آية كريمة واحدة هى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيراً﴾[٢]. إذن هناك نظام للاقتصاد يقيمه القرآن الكريم هو مغاير إلى حد يمكن أن يكون تاماً للاقتصاد الوضعى بكل أجنحته. ونحن نعلم أن علم الاقتصاد الوضعى نشأ فى ظل وفى ربوع أنظمة اقتصادية وضعها البشر. وجاء العلم ليقنن ويفسر ويفلسف سلوكيات الناس الاقتصادية المحكومة بهذه الأنظمة.

ومعنى ذلك أن علم الاقتصاد الوضعى القائم حالياً بغض النظر عن الجناح الذى يكون عليه لايمكنه أن يتعامل بكفاءة مع السلوك الاقتصادى لفرد مسلم أو لمجتمع مسلم، ولايستطيع أن يقدم تفسيراً مقبولاً ولا تبريراً معقولاً للكثير من جوانب هذا السلوك، فكيف يفسر سلوك سيدنا عثمان عندما رفض كل عروض التجار مع ما فيها

(١) لمزيد من المعرفة يراجع د. رفعت العوضى، الضوابط الشرعية للاقتصاد، القاهرة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى ١٩٩٨م.
(٢) سورة النساء : الآية ٥٨.

من إغراء قوى يرتكز على أرباح عالية، وبدلاً من ذلك كله قدم تجارته إنفاقاً خيرياً غيرياً لم يأخذ مقابله حتى رأسماله؟ كيف يفسر إقدام المسلم مسرعاً بأداء الزكاة مع أن غيره، بل مع أنه نفسه قد يتهرب من الضريبة؟ كيف يفسر موقف أفراد ترفض بإصرار الحصول على بعض أموال الزكاة وتعلن أنها ليست من أصحابها رغم أن الدولة هي التي تقوم بتوزيعها؟ دونما منة من أحد على أحد. كيف يفسر الإيثار الاقتصادي ولاسيما في أبهى مظاهره وهو الإيثار الأنصاري؟ كيف يفسر رفض جماهير المسلمين المعاصرين التعامل من خلال سعر الفائدة؟ إن ذلك غيض من فيض من الأمثلة والنماذج التي يقف الاقتصاد الوضعي مشدوها أمامها لايملك لها تفسيراً، وبالتالي فقد افتقدم أهم وظيفة من وظائف علم الاقتصاد وهي تفسير السلوك الاقتصادي. وإذن فنحن وجهاً لوجه أمام حتمية وجود علم للاقتصاد ينهض بتفسير السلوك الاقتصادي للمسلم تفسيراً صحيحاً، إضافة إلى قيامه ببقية المهام والوظائف الأخرى لعلم الاقتصاد. وحاجة المسلمين إلى هذا العلم لاتقل أهمية عن حاجتهم لبقية العلوم الشرعية، ويعين الباحثين في هذه المهمة المعرفة الجيدة بالقواعد الحاكمة للنظام الاقتصادي القائم، وبدلالات ومتضمنات المقولات الوضعية التي أمكن ويمكن استخلاصها من الايات، الكريمة، بالإضافة إلى إعمال العقل والحواس في الواقع القائم.

ومعنى ذلك أن مصادر المعرفة لهذا العلم هي الوحي والعقل والواقع «الحواس» فالوحي يقدم القيم المهيمنة ويقدم القواعد والمذهبية الحاكمة للنظام ويقدم بعض المقولات الوضعية، ثم إنه يأمرنا بإعمال وتوظيف العقل والحواس. وقصة خلق الإنسان تؤكد على تكامل وتعاضد هذه المصادر الثلاثة. فلقد علَّم الله تعالى آدم الأسماء كلها، ومعنى ذلك وجود العقل ووجود الحواس، ثم تفضل عليه بعد ذلك بنعمة الوحي استكمالاً لمصادر السعادة لديه ﴿ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَىٰ * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴾[٢] إن العقل البشري مهما أوتي من ذكاء ومهما صقل بالمران والتجربة يظل قاصراً عن إدراك بعض ما فيه مصلحته[٢]. فهناك مناطق لا يحسن العقل التعامل معها بمفرده دون هداية من

(١) سورة طه : الآيات ١٢٣، ١٢٤

(٢) يؤكد علم النفس المعاصر على هذه الحقيقة التي سبق أن أكد عليها القرآن الكريم {وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسي أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لاتعلمون} (البقرة: ٢١٦). وقد بين ذلك بوضوح بعض علماء الإسلام، ومنهم العز بن عبد اللام والشاطبي وابن تيمية.

خارجه، وهنا يمارس الوحى دوره المؤثر فى هداية العقل وإرشاده، والأمثلة الاقتصادية عديدة على فشل العقل وعدم إدراكه للمنهج الصحيح، وإن تمكن من ذلك فغالباً ما يكون بعد طول عناء ومشقة تحمل الأفراد والمجتمعات الشيئ الكثير، ومن ذلك اعتناق فكرة الحرية الاقتصادية المطلقة، وكذلك اعتناقه على الوجه المقابل للصلاحية الكاملة لجهاز التخطيط بمفرده.

إن علم الاقتصاد الإسلامى، والذى يشيد على أساس من الهدى القرآنى هو صناعة بشرية وإنتاج إنسانى، من عمل وإبداع الإنسان المسلم، ومن ثم فهو محكوم بما حكم به كل عمل بشرى آخر من جودة وقوة وضعف وقصور[١]. وعلينا استمرارية التحسين والتطوير والارتقاء به، طالما بقيت الحياة، ثم إنه يرتبط بالاقتصاد الوضعى بعلاقة العموم والخصوص الوجهى حسب تعبير المناطقة أو ما يمكن تسميتها بالتداخل الجزئى، فهناك منطقة اشتراك بينهما ثم هناك مناطق الانفراد لكل منهما[٢].

ولعل أهم ما نخرج به من نظراتنا هذه فى القرآن الكريم أن القرآن الكريم يفرض علينا فرضاً إقامة حياتنا الاقتصادية فى ظلال نظام اقتصادى معين، وكذلك إقامة علم للاقتصاد يفسر سلوكنا الاقتصادى ويسوسه إلى المنهج السليم. ولم يتركنا القرآن الكريم دون تقديم العون المطلوب واللازم للنهوض بتلك المهام بل قدم لنا الكثير من القواعد والضوابط والمقولات، وصدق الله العظيم إذ يقول عن القرآن: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾[٣].

والله تعالى نسأل أن يهدينا إلى الحق وأن يمنحنا نعمة التدبر فى كتابه العزيز الذى لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزل من حكيم حميد

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(١) د. شوقى دنيا، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣٨ ومابعدها.
(٢) د. أنس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، مرجع سابق.
(٣) سورة الإسراء: الآية ٩.

المصادر والمراجع حسب ورودها فى البحث

المصدر : القرآن الكريم

المراجع :

١ ـ الإمام الشافعى، الرسالة، المكتبة العلمية، بيروت. بدون ذكر تاريخ.

٢ ـ الإمام السيوطى، الإتقان فى علوم القرآن، دار الفكر، بيروت: ٢٩٧٩م.

٣ ـ الشيخ محمد عرجون، القرآن العظيم: هدايته وإعجازه فى أقوال المفسرين، دار القلم، دمشق : ١٩٨٩م.

٤ ـ الشيخ محمد رشيد رضا، تفسير المنار، دار المعرفة، بيروت : الطبعة الثانية.

٥ ـ شوقى أحمد دنيا، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامى، مكتبة الخريجى، الرياض : ١٩٨٢م.

٦ ـ محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدى الاقتصادى، ترجمة د. محمد السمهورى، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، عمان : ١٩٩٦م.

٧ ـ عبد السلام العبادى، الملكية فى الشريعة الإسلامية، مكتبة الأقصى، عمان : ١٩٧٤م.

٨ ـ د. شوقى الفنجرى، المذهب الاقتصادى فى الإسلام، مكتبات عكاظ، جدة: ١٩٨١م.

٩ ـ د. شوقى أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربى، القاهرة : ١٩٧٩م.

١٠ ـ الإمام البقاعى، نظم الدرر، دار المعارف العثمانية، الهند، بدون تاريخ.

١١ ـ د. يوسف إبراهم «السنن الإلهية فى الميدان الاقتصادى»، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، القاهرة، ١٩٩٧م.

١٢ ـ د. جلال أمين، تنمة أم تبعية اقتصادية وثقافية، مطبوعات القاهرة.

١٣ ـ د. شوقى أحمد دنيا، الاقتصاد الإسلامى هو البديل الصالح، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامى، مكة المكرمة.

١٤ ـ ابن خلدون، المقدمة المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة.

١٥ ـ جورج جيلدر، الأغنياء والفقراء، ترجمة د. جمال الدين أحمد، سجل العرب، القاهرة: ١٩٨٣م.

١٦ ـ الإمام الراغب، المفردات فى غريب القرآن، دار المعرفة، بيروت.

١٧ ـ الإمام الرازى، التفسير الكبير، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثالثة.

18. Lipsey & Steiner, Economics, New York: Harper & Row, Pablishers, 1969.

١٩ ـ د. محمد أنس الزرقا، قواعد المبادلات فى الفقه، مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامى،

الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامى، المجلد الأول، العدد الثانى، ١٩٩١م.
٢٠ ـ د. محمد صقر، الاقتصاد الإسلامى، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٣٩٨هـ.
٢١ ـ د. سلوى سليمان، السياسة الاقتصادة، وكالة المطبوعات، الكويت : ١٩٨٣م.
٢٢ ـ د. محمد أمزيان، منهج البحث الاجتماعى بين الوضعية والمعيارية، الدار العالمية للكتاب الإسلامى، الراض ١٩٨١م.
٢٣ ـ د. محمد أنس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ـ الاقتصاد الإسلامى، المجلد ٢ ـ ١٩٩٠م.
٢٤ ـ الإمام القرطبى، الجامع لأحكام القرآن، مطبعة دار الكتب المصرة، القاهرة : ١٩٣٥م.
٢٥ ـ Willaimson, Economic development, New Jersey, Prentice - Hall, Inc. Englwood CLIFFS.
٢٦ ـ د. رفعت العوضى، الضوابط الشرعية للاقتصاد، القاهرة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، ١٩٩٨م.